الأمم المتحدة S/PV.8464

مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٤٦٤

الثلاثاء، ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٩، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد ندونغ مبا	(غينيا الاستوائية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميسا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر ويزينغر
	جنوب أفريقيا	السيد فان شالكويك
	الصين	السيد ما جاوشو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد موريكو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1904778 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

ينضم السيد غريفيث إلى هذه الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من عمّان.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد غريفيث.

السيد غريفيث (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن.

منذ خاطبت المجلس آخر مرة قبل بضعة أسابيع (انظر S/PV.8441)، أحرزنا قدرا من التقدم الملحوظ في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في ستوكهولم أواخر العام الماضي. وأكد الطرفان الآن للفريق مايكل لوليسغارد ولي موافقتهما على المرحلة الأولى من خطة إعادة النشر في الحديدة. وبطبيعة الحال، فإنني أرحب بالاتفاق الذي توصلا إليه – وآمل أن يرحب به المجلس – والالتزام الذي يبديه الطرفان لتنفيذ اتفاق ستوكهولم والوعود التي قُطعت في ذلك الاجتماع في أوائل كانون الأول/ديسمبر.

وتحت قيادة الفريق لوليسغارد، اتفق الطرفان على إعادة الانتشار من مينائي الصليف ورأس عيسى كخطوة أولى، تليها إعادة انتشار من ميناء الحديدة نفسه والأجزاء الحيوية من مدينة الحديدة المرتبطة بالمرافق الإنسانية في الخطوة الثانية. ذلك من شأنه أن ييسر وصول المساعدات الإنسانية إلى مطاحن البحر الأحمر، حيث توجد، كما نعلم، حمولة كبيرة من الحبوب تنتظر توزيعها على شعب اليمن. وأود أن أعرب عن امتناني لكلا الطرفين، اللذين قدما تنازلات تسمح بأن يحدث ذلك. وبطبيعة الحال، أدعوهما إلى البدء فوراً في تنفيذ الاتفاق وإلى الاتفاق على تفاصيل المرحلة الثانية من عمليات إعادة الانتشار في الحديدة، التي نأمل أن تؤدي إلى وقف عسكرة تلك المدينة.

هذا الاتفاق لم يكن ليتحقق لولا القيادة القوية من الفريق لوليسغارد. فقد قاد هذه المفاوضات بصبر ومثابرة. وأنا شخصياً ممتن جداً له على تلك الصفات. ولم يكن ذلك من الممكن أيضاً لولا الالتزامات القوية التي أبداها الطرفان.

وبالرغم من عدم التقيد بالمواعيد النهائية، أظهرت الأطراف باستمرار التزامها بتنفيذ الاتفاق، وأكدت لي باستمرار ذلك الالتزام. وإنني على وعي تام بالتحديات التي نواجهها. ولكن ربما لمدة يوم واحد على الأقل، يمكننا أن نشعر بالسرور بدلا من الاستياء بسبب التحديات. وقد أثلج صدري الرسائل التذكيرية الحالية للطرفين لي ولزملائي بأن هذه فرصة فريدة.

منذ إحاطتي الإعلامية السابقة أمام مجلس الأمن، كان لي شرف الاجتماع ثلاث مرات مع فخامة الرئيس هادي بشأن طائفة عريضة من المسائل التي تهمه، وتهمنا بالطبع. وإنني أشعر بالامتنان إزاء المرونة التي أبداها، وربما الأهم، إزاء ما قدمه لي ولزملائي من توجيهات فيما يتعلق بالمفاوضات بشأن الحديدة. وقد استفاد التقدم الذي أعلنا عن إحرازه اليوم من عمليات

تبادل الأفكار هذه. ونحن نعول عليه لمواصلة تقديم مشورته لي في المستقبل. وأود أيضا أن أضيف أن الاجتماعات العديدة شبه اليومية التي نعقدها مع التحالف لا تزال قيمة جدا لتوضيح المسائل المطروحة وهي تتيح لنا تحقيق تقدم نحو حلها.

إن هناك زخما بشأن اليمن. وأعتقد أن وصف اتفاق ستوكهولم، الذي توصلت إليه الأطراف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بأنه إنجاز كبير أمر معقول. فقد كان الاتفاق تحولا كبيرا وأظهر لشعب اليمن أن أمرا ما يحدث حقا. وكما ذكرت من قبل، ثمة علامات تدل على تزايد الأنشطة المدنية في الحديدة، ويشهد سكان المدينة بالفعل، في هذه المرحلة المبكرة جدا، بعض الفوائد الملموسة للتراجع الكبير والمتسق في الأعمال العدائية في تلك المنطقة نتيجة لاتفاق ستوكهولم. والاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن المرحلة ١ هو مؤشر على أن الأطراف ملتزمة بالحفاظ على الزخم الذي أتكلم عنه. وهو يبرهن، لي على الأقل، على أن الأطراف يمكنها الوفاء بالتزاماتها بترجمة الكلمات إلى تقدم ملموس على أرض الواقع. ويعزز الاتفاق الثقة بين الأطراف، وهو ما يمثل أمرا أساسيا. وأخيرا، وهو الأهم، فإنه يبرهن على الإرادة السياسية.

ومع بداية تنفيذ ذلك الجزء من اتفاق الحديدة – ربما اليوم أو غدا – أمامنا الآن الفرصة للانتقال من الوعد الذي قطعناه في السويد إلى توفير الأمل لليمن. وكما سيبين مارك لوكوك بعد قليل، أنا على يقين من أن التوصل إلى اتفاق بشأن عمليات إعادة الانتشار أمر هام أيضا للجهود الإنسانية الأوسع نطاقا في البلد. وخلال الأيام القليلة الماضية، سبق لي أنا ومارك أن أكدنا على مسؤولية الأطراف عن إتاحة إمكانية وصول برنامج الأغذية العالمي إلى مطاحن البحر الأحمر، التي تحوي حبوبا غذائية تكفي لإطعام ٣,٧ مليون شخص لمدة شهر.

وخلال الأسابيع الأخيرة، ومن أجل إحراز تقدم بشأن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في السويد، قمت بالعديد من الزيارات إلى صنعاء والحديدة، حيث اجتمعت في كل مرة مع عبد الملك الحوثي وزملائه في حركة أنصار الله. ويسرني أن أبلغ المجلس بأنه انخرط معي دائما بشكل إيجابي في جميع المناقشات التي أجريناها بشأن الحديدة والمسائل اللوجستية الحيوية اللازمة لنشر بعثة للأمم المتحدة في الحديدة ولإطلاق سراح أفراد محددين والإفراج عن السجناء بوجه عام. وأود أن أعرب عن امتناني له على التزامه بدعم جميع الجهود التي نبذلها. وقد عدت لتوي من صنعاء أمس، ومن الواضح لي أن ثمة التزاما حقيقيا هناك فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق الحديدة، وبالتالي، فإنه موضع ترحيب كبير.

كنا مشغولين جدا أيضا في الأسابيع الماضية بالسعي للتوصل إلى اتفاق من أجل الإفراج عن السجناء وتبادلهم. ولعل المجلس يذكر أن إنشاء آلية بخصوص هذه المسألة كان في الواقع أول اتفاق تبرمه الأطراف، وقد تم التوصل إليه قبل ذهابنا إلى السويد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وقد عقدنا اجتماعين فنيين هامين بين الأطراف هنا في عمان في الأسابيع الأخيرة. وأنا في غاية الامتنان للمملكة الأردنية الهاشمية، ولوزير الخارجية شخصيا، على السماح بعقد هذين الاجتماعين. وبالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي تشارك في رئاسة لجنة الإشراف، تمكنا في هذين الاجتماعين الثنائيين وخلال المناقشات مع الأطراف من إحراز تقدم نأمل أن يؤدي إلى الإفراج عن الدفعة الأولى من السجناء. ولكن أود أن أشدد هنا على أنه كما كان الغرض دائما من اتفاق تبادل السجناء الذي أشرت إليه، فإن الطرفين وقادتهما – كما أعربوا لي مباشرة في أكثر من مناسبة – يسعيان لإطلاق سراح جميع السجناء من طرفي النزاع.

وكما ذكرّنا الكثيرون منهم، فإن عبارة ”الكل مقابل الكل“ هي شعار هذه العملية. ويظل ذلك التزامنا ومسؤوليتنا، وكذلك التزام الطرفين ومسؤوليتهما. وأود أن أعتقد أننا لا نبعد كثيرا عن التوصل إلى اتفاق وتحقيق الإفراج عن الدفعة الأولى،

وأنا ممتن جدا للطرفين على دعمهما الفوري لتلك الخطوة. وما زال أمامنا بعض العمل الذي يتعين القيام به قبل أن يتسنى وضع الاتفاق في صيغته النهائية، لا سيما لضمان أن يشكل الاتفاق بوضوح جزءا من عملية أكبر تنص على الإفراج عن الذين لا يزالون يقبعون في السجون. ويحدوني أمل قوي في أن تدفع الأطراف بتلك الجهود تحديدا قدما للم شمل آلاف الأسر وتخفيف العبء الإنساني على الذين احتُجزوا خلال النزاع. وأود أن أعرب عن امتناني للسيد بيتر مورير، صديقي العزيز ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الذي خصص وقتا من جدول أعماله الحافل للغاية لافتتاح أخر اجتماع من هذين الاجتماعين في عمان. إن انخراط منظمته، كما قرأتم في وقت سابق من بيانكم، سيدي الرئيس، يضمن نزاهة العملية ومهنيتها.

وقد أكد الطرفان مجددا لي التزامهما ببيان التفاهم بشأن تعز، المتفق عليه في ستوكهولم. ويذكر الأعضاء ما أشرت إليه في الاجتماع السابق عن مدى أهمية، بل ورمزية تعز في هذا النزاع، ومدى ضرورة أن نحسن حرية وصول وحركة السكان في تلك المنطقة. وسأركز جميع جهودنا على اتخاذ خطوات مجدية لإحداث تغيير هناك أيضا. ونحن بحاجة للاتفاق على خطوات صغيرة الآن، لا على أشياء كبيرة في وقت لاحق. وما من أحد يقول إن العملية ستكون سهلة. فتعز هي مكان شهد بعض أسوأ فصول النزاع، ولكننا نود أن نعتقد أن لدينا فرصة جيدة لرؤية بعض التقدم الملموس في الأسابيع المقبلة.

لقد قلت للمجلس – في أكثر من مناسبة – إنني أخشى من أن تكون الحديدة مركز الثقل لتلك الحرب، وربما تكون كذلك. وفي الحقيقة، فإن اهتمامنا الرئيسي – وبهذا المعنى مركز الثقل الحقيقي لهذا النزاع بالنسبة لنا – يجب أن ينصب على المضي قدما نحو التوصل إلى حل سياسي. ويمنحنا الاتفاق المتعلق بالمرحلة ١ لإعادة الانتشار في الحديدة، على نحو ما تم تأكيده اليوم، الإذن، وهذا هو ما أود أن أتصوره، بالتطلع إلى ما بعد الاتفاقات التي تم التوصل إليها في ستوكهولم. وبالرغم من أننا بحاجة إلى إحراز تقدم ملموس بشكل واضح جدا قبل أن نتمكن من المضي قدما، بوسعنا الآن أن نتصور كيف يمكننا البدء في معالجة تلك الصعوبات الجوهرية الخطيرة. وأعتقد أن من واجبنا التركيز في تفكيرنا على إيجاد ذلك الحل السياسي. ويتعين علينا أن نبدأ الحديث عن المستقبل.

يمكن، في رأينا، أن يشكل البدء بمناقشة بشأن الترتيبات السياسية والأمنية خطوة كبيرة إلى الأمام وإعلان نوايا هاما من الأطراف أنها مصممة على إنهاء هذا الصراع، بالعمل معنا وبدعم من المجلس.

لعل أعضاء المجلس يتذكرون أنه لم يكن المقصود من اتفاق ستوكهولم أن يكون خطوة أولية فقط، ولكن خطوة إنسانية في لحظة عظيمة، بل ألاّ يكون نهاية المطاف. وفي الواقع، لقد ذكّرنا الأطراف والمجتمع المدني والنساء وممثلو المجتمع الدولي مرارا وتكرارا، وكما فعل المجلس عندما اجتمعنا آخر مرة بشأن هذا الموضوع، فإن الحل الشامل هو السبيل الوحيد لإنهاء الصراع. أود أن أنوه على نحو خاص بالدعم المتزايد من جماعات الجنوب للجهود التي نبذلها ورغبتها الواضحة في التوصل إلى تسوية سلمية للصراع ولشواغلها الأوسع نطاقا فيما يتعلق بمستقبل البلد.

لذلك تقع على عاتقنا مسؤولية ملحة للبناء على الزخم الذي تولد في ستوكهولم من أجل حل الصراع. وآمل أن أقول ذلك بدون سذاجة إزاء الصعوبات التي سنواجهها وسنظل نواجهها في تنفيذ الوعود والاتفاقات. ستكون هناك نكسات، لكننا بحاجة إلى النظر إلى أبعد مما يلوح في الأفق أمامنا.

في الأسبوع القادم، وأنا متأكد أنّ مارك لوكوك سيخبرنا بذلك، سيجري تذكيرنا في جنيف بالاحتياجات المالية للبرامج الإنسانية في اليمن وأبعادها الاستثنائية، فضلا عن شجاعة الزملاء الذين يضطلعون بمسؤولياتهم والتزاماتهم يوميا. وهذا التذكير في جنيف يذكرنا هنا، وأود أن أقترح أن تكلفة الحرب،

إذا أخفقت جهودنا الجماعية سوف تستمر في الارتفاع بشكل حاد على حساب الوضع السكاني المأساوي في اليمن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية :)أشكر السيد غريفيث على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد لوكوك.

السيد لوكوك (*تكلم بالإنكليزية*) أصدر مكتبي في الأسبوع الماضي استعراض الأمم المتحدة للاحتياجات الإنسانية في اليمن ٢٠١٩. جمعت الوكالات البيانات من أكثر من ١٠٠ تقييم سابق. وقمنا أيضا بجمع بيانات جديدة من قرابة ٠٠٠ ٧ موقع في ٣٣١ مقاطعة من مقاطعات اليمن الـ ٣٣٣ وأجرينا أكثر من ٠٠٠ ٢٢ مقابلة. واستنادا إلى قاعدة أدلة أقوى من أي وقت مضى، يمثل الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩ تحليلا رسميا لحجم المأساة في اليمن ودوافعها ومسارها، ويرسم صورة قاتمة.

هناك حوالي ٨٠ في المائة من السكان، أي ٢٤ مليون نسمة يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية. وهناك ٢٠ مليون شخص يحتاجون إلى تأمين الغذاء، بما في ذلك ما يقرب من ١٠ ملايين منهم يقفون على بُعد خطوة واحدة من المجاعة. وما يقرب من ٠٠٠ ٢٤٠ من هؤلاء الأشخاص يواجهون في الوقت الحاضر مستويات كارثية من الجوع. وهناك ٢٠ مليون شخص تقريبا يفتقرون إلى إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الكافية، وما يقرب من ١٨ مليون شخص لا تتوفر لهم المياه النقية الكافية أو الوصول إلى المرافق الصحية المناسبة. وهناك أكثر من ٣ ملايين شخص يعانون من سوء التغذية الحاد بمن فيهم مليونان من الأطفال. لا يزال يوجد ما يقرب من ٣,٣ مليون شخص مشردين من ديارهم، بمن فيهم ٠٠٠ ٦٨٥ شخص فروا من القتال على طول الساحل الغربي منذ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

هذه الأرقام أسوأ بكثير مما كانت عليه في العام الماضي. فالصراع وعدم احترام القانون الإنساني الدولي، إلى جانب الانهيار الاقتصادي في منتصف عام ٢٠١٨، تمثل القوى الدافعة وراء هذا التدهور. وأشد الاحتياجات في مناطق القتال الفعلي أو في المناطق التي تضم أعدادا كبيرة من الأشخاص المشردين قسرا. لقد انخفضت حدة العنف في الحديدة عقب اتفاق ستوكهولم، لكنه استمر في أماكن أخرى، وتصاعد في بعض مناطق الخطوط الأمامية، لا سيما في منطقة حجة.

ما فتئ الاقتصاد ينهار في خضم هذا الصراع. ويفقد الريال اليمني قيمته مرة أخرى. فسعر صرف الريال حوالي ٦٠٠ ريالاً للدولار الواحد، إذ انخفضت قيمته حوالي ٤٠٠ ريالاً، وهو المستوى الذي استقر عليه بعد إيداع المملكة العربية السعودية في أواخر عام ٢٠١٨ مبالغ كبيرة من العملة الصعبة في البنك المركزي. وكلما انخفض سعر الصرف ارتفعت أسعار الأغذية بالنسبة للناس العاديين.

باختصار، الأمور سيئة للغاية. ومن دواعي الأسف أن الأموال تنفذ من وكالات المعونة. ومن بين التحديات العديدة التي تواجهها عمليات المعونة التمويل الذي سرعان ما أصبح أكبرها. ونتوقع أن تُستنفد الموارد الحالية بحلول نهاية آذار/مارس، أي بعد ستة أسابيع من الآن.

إن عملية الأمم المتحدة لتنسيق الإغاثة الإنسانية في اليمن أكبر العمليات في العالم. وأسفرت عن نتائج باهرة. في عام ٢٠١٨، حيث عملت معا أكثر من ٢٥٠ وكالة إنسانية، معظمها منظمات يمنية لتقديم المساعدة إلى حوالي ٨ ملايين شخص في جميع أنحاء البلد كل شهر. لقد أدخلنا تغييرا رئيسا على العملية في العام الماضي. حيث وصل برنامج الأغذية العالمي إلى أكثر من ١٠ ملايين شخص في كانون الأول/ديسمبر، مما يعتبر إنجازا قياسيا. وبالمقارنة بعام ٢٠١٧، بلغ عدد الأشخاص الذين تلقوا المساعدة الصحية ١٢ مليون شخص، بزيادة ٤٠

في المائة عن العام الماضي، وارتفع عدد الأشخاص الذين حصلوا على المساعدة في مجال المياه النقية والنظافة الصحية والصرف الصحي إلى ١١,٥ مليون شخص أي بزيادة نسبتها ٢٠ في المائة.

ومن بين الإنجازات العديدة التي تحققت العام الماضي، تبرز ثلاثة إنجازات فيما يتعلق بالتأثير والنطاق والكفاءة. في بداية العام الماضي، كانت توجد ١٠٧ مقاطعات تواجه الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي. وبحلول نهاية العام، لم تعد ٤٥ من تلك المناطق في مرحلة ما قبل المجاعة بفضل الزيادة السريعة في تقديم جميع أشكال المساعدة الإنسانية.

وبالعمل من خلال المؤسسات العامة، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية استطعنا كبح جماح أكبر تفشٍ لوباء الكوليرا في التاريخ الحديث، وخفض عدد الحالات الجديدة من مليون حالة في عام ٢٠١٧ إلى حوالي ٣٧٠ ٠٠٠ حالة في عام ٢٠١٨. لقد ساعدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والشركاء المعنيون بالتغذية، وكذلك بالعمل من خلال المؤسسات العامة في تشخيص وعلاج نسبة أكبر من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد أكثر من أي عملية مماثلة على الصعيد العالمي. ففي العام الماضي قدمت برامج التغذية العلاج إلى ٣١٠ ٠٠٠ طفل يعانون من سوء التغذية الحاد، أي بزيادة قدرها حوالي ٢٠ ٠٠٠ طفل عما كان مقررا في الأصل.

لم يكن أي من ذلك ممكنا في عام ٢٠١٨ بدون التمويل السخي الذي قدمته جميع الجهات المانحة. أي حوالي ٢,٦ مليار دولار أو ما يعادل ٨٣ في المائة من متطلبات خطة الاستجابة الإنسانية. وكانت المساهمة الوحيدة الأهم هي ٩٣٠ مليون دولار تلقيناها من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. لم تكن مجرد التزام كبير؛ بل تم تحويلها دفعة واحدة في مطلع العام. ومن دونها، لم تكن الزيادة التي وصفتها ممكنة.

لكونها أكبر عملية إنسانية في العالم، فإن الوكالات العاملة في اليمن تواجه عقبات تتعدى التمويل. فالبيئة التشغيلية أبعد مما ينبغي أن تكون عليه. ولذا تكافح الوكالات الإنسانية كل يوم من أجل قضايا من قبيل التأخير في إصدار التأشيرات، والقيود المفروضة على التنقل، والتأخر في الواردات والعقبات البيروقراطية والقيود المفروضة على الرصد، أو التدخل في العمل الإنساني المبدئي.

لذلك يساورنا بالغ القلق بصفة خاصة لكون البيئة التشغيلية في شمال اليمن قد أصبحت تقييدية أكثر من أي وقت مضى. وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق لأن المرسوم الوزاري ٧٥ الذي فرضته حكومة اليمن في العام الماضي، لا يزال يعرقل واردات الوقود التجارية، وهي ضرورية لضخ المياه وتشغيل المولدات الكهربائية في المستشفيات، من بين مهام أخرى. فحتى يوم أمس، منعت حكومة اليمن بموجب المرسوم ٧٥ أربع سفن تحمل ما يعادل نصف متوسط الواردات الشهرية من الوقود التجاري.

في نهاية المطاف تم التغلب على العديد من التحديات التشغيلية التي تواجهها الوكالات الإنسانية عن طريق الحوار، وبتذليل تلك التحديات تمكنا من الوصول إلى العديد من الناس في جميع المقاطعات الـ ٣٣٣، وكما قال مارتن غريفيث، نأمل أيضا أن تتمكن بعثة التقييم في النهاية من الوصول إلى مطاحن البحر الأحمر في الحديدة في الأيام القليلة المقبلة.

تواجه العملية في اليمن مخاطر تحويل مسار المعونة، الأمر الذي يوجد في جميع حالات الصراع. ويمكن أيضا تخفيف وطأة تلك المخاطر. يواصل مكتبي التنسيق المستقل والنزيه لبرنامج الرصد من جانب طرف ثالث ويشمل خطة الاستجابة الإنسانية بأسرها. والنتائج الأولية إيجابية، مما يشير إلى أن الأغلبية العظمى من المساعدات تذهب إلى الأشخاص المفترض أن تذهب إليهم.

ولذلك، من الواضح أنه يمكن إدارة التحديات التشغيلية في اليمن على الرغم من أنها تحديات هائلة.

ولا يسعني أن أقول الشيء نفسه بشأن التحديات المتعلقة بالتمويل. أود أن أشرح الموقف بوضوح. سوف تتوقف عملية الإغاثة بدون موارد كافية، في وقت يحتاج فيه الكثيرون إلى المزيد من المساعدة أكثر من أي وقت مضى. تهدف الوكالات الإنسانية إلى مساعدة ما يصل إلى ١٩ مليون شخص في جميع أنحاء البلد في عام ٢٠١٩. وهذا يمثل أكثر من نصف السكان، بمن فيهم ١٢ مليون شخص سيحصلون على مساعدات غذائية طارئة كل شهر.

إن تنفيذ جميع برامج الحماية والبرامج المنقذة للحياة الواردة في خطه الاستجابة المنسقة التي للأمم المتحدة لعام ٢٠١٩، التي صدرت اليوم، سيكلف أكثر من ٤ بلايين دولار. تحدد خطة الاستجابة استراتيجية واضحة ذات أولويات ومستندة إلى الأدلة، من أجل معالجة الجوع، ودحر الكوليرا وغيرها من الأمراض، وتحسين ظروف المشردين ودعم المؤسسات الحيوية. وهي شريان الحياة بالنسبة للملايين من اليمنيين.

وكما أشار السيد غريفيث في المجلس، سيعقد الأمين العام اجتماعا رفيع المستوى لإعلان التبرعات في جنيف بعد أسبوع من اليوم، تشترك في استضافته السويد وسويسرا. وسيوفر هذا الحدث فرصة هامة للمجتمع الدولي كي يبين التزامه المستمر بإنقاذ حياة الأشخاص الضعفاء والذين يتضورون جوعا في اليمن، بينما نواصل العمل بالطريقة التي وصفها السيد غريفيث صوب الحلول السياسية. وأحث الدول الأعضاء على حضور اجتماع جنيف على مستوى رفيع، والتبرع بسخاء. ولا يمكننا معاً إنقاذ ملايين الأرواح في اليمن إلا إذا توفرت لدينا الموارد التي نحتاج إليها.

وأود أن أثير نقطة أخيرة، مرة أخرى، مشابهة للنقطة التي أثارها السيد غريفيث. ويتعين أن يكون العام ٢٠١٩ ليس عام إنقاذ الأرواح فحسب، بل الانتعاش أيضا. أود في أن أتمكن في نهاية السنة من القول أن اليمن لم تعد أسوأ أزمة إنسانية في العالم. وأود أن أرى انخفاضا في عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية. إن شعب اليمن بحاجة إلى فرصة واقعية لتحقيق مستقبل أفضل.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد لوكوك على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): مرة أخرى، نشكر المبعوث الخاص للأمين العام لليمن، السيد مارتن غريفيث، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد مارك لوكوك،وكذلك فريقيهما على كل عملهم وتفانيهم. لقد استمعنا إلى ما قاله السيد غريفيث والسيد لوكوك بشأن مشاركه اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبرنامج الأغذية العالمي في بعض الأمور التي ما برحت تحدث على أرض الواقع. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري لهاتين المنظمتين، وكل ما تقومان محاولتين جعل حياة الناس العاديين في اليمن أسهل. كما نرحب بالفريق مايكل لوليسغارد في منصبه الجديد ونشكر اللواء باتريك كاميرت على ما قدمه من مساهمات. وسأتوخى الإيجاز، سيدي الرئيس، لأننا سنجري مشاورات مغلقة لاحقا مع السيد غريفيث والفريق لوليسغارد.

إننا نرحب بشدة بالتقدم الذي أحرز مؤخرا خلال عطلة نهاية الأسبوع. وكانت هناك أخبار طيبة جدا بشأن ميناءي الصليف وراس عيسى. ونتطلع إلى ما سيحدث في المرحلة القادمة التي تشمل ميناء الحديدة وأجزاء من المدينة. وكما أكدت الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد لوكوك، فإن إمكانية الوصول إلى مطاحن البحر الأحمر أمر حيوي – لقد

نفذ ما لدينا من التعابير التي تقابل كلمة حاسم – ولكن من الواضح أنه يجب علينا أن نمكن من الوكالات الإنسانية من الوصول إلى الإمدادات الغذائية. ولذلك، فإن هذه الخطوات نحو كفالة الوصول هي أمر مرحب به للغاية.

وكما أكدت الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد غريفيث، نحن بحاجة إلى أن يبدأ التنفيذ المجدي. ومن المرحب به جدا أن الطرفين قد تمكنا من العمل على نحو وثيق مع المبعوث الخاص، والالتزامات التي قدماها إليه ضرورية للغاية. ولكن أعتقد أن كلا الإحاطتين الإعلاميتين أكدتا على مدى أهمية تحويل تلك الالتزامات إلى ممارسات فعالة على أرض الواقع.

أود أن أقول كلمة، إذا جاز لي، دفاعا عن بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة. ومن الواضح أن البعثة تؤدي دورا هاما في بدء التنفيذ والتأكد من أنه شامل. إنني أعلم أنه كانت هناك بعض مشاكل التأسيس بخصوص بعض الترتيبات اللوجستية للبعثة. ولذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لدعوة جميع الأطراف إلى بذل ما في وسعهم لكفالة وصول أفراد البعثة إلى مواقعهم والقيام بأعمالهم.

السيد غريفيث قال بعض الأشياء المشجعة بشأن معالجة تبادل السجناء – نحن بحاجة إلى استكمال تلك الأشياء. وأعتقد أننا جميعا نعرف أن هذا عنصر بالغ الأهمية من تدابير بناء الثقة، وكذلك الالتزام بالجولة المقبلة من المحادثات. ولكن أود بصفة خاصة أن أردد ما قاله السيد غريفيث عن ضرورة اتخاذ خطوات صغيرة الآن – بشأن تعز – وليس خطوات كبيرة فيما بعد. وهذا أمر مهم للغاية. وغالبا ما يكون في عمليات السلام شعور بضرورة اختيار تحقيق أكبر النتائج الممكنة دوما. وبطبيعة الحال، هذا صحيح من حيث المبدأ. ولكن شعب اليمن، وكما استمعنا لما قاله مقدمو الإحاطات الإعلامية اليوم بصورة بليغة جدا، بحاجة إلى أن يرى نتائج ملموسة، وينبغي أن يروها بسرعة. ولذلك، أعتقد أن اتخاذ خطوات صغيرة الآن هو النهج الصحيح تماما.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية الشاملة، على الأرجح أن اتخاذ خطوات تدريجية وحذرة إلى الأمام هو الأمر المناسب. لقد بين السيد غريفيث الصعوبات، ونحن ندرك مدى هشاشة ما تحقق حتى الآن من سلام وزخم. ومع ذلك، إذا أردنا السعي إلى تحقيق السلام ومساعدة شعب اليمن، الذي عانى طويلا، نحن بحاجة إلى أن نواصل العمل مهما كانت الصعوبات.

ووصف السيد لوكوك بصورة بليغ جدا كيف أن التحديات على الجانب الإنساني لا تزال بالغة السوء. وشعرت بقلق شديد إزاء ما قاله عن وقف عمليات الطحن. ولا يمكن المبالغة في الحاجة الملحة إلى إحراز تقدم. ويحدونا الأمل في أن مؤتمر إعلان التبرعات الذي سيعقد في جنيف في ٢٦ شباط/فبراير سيتمكن من على إعطاء دفعة لهذه الجهود الهامة.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن التقدم المحرز على المدى الطويل من أجل التوصل إلى تسوية سياسية – نحو تسوية أكثر تمثيلا في اليمن – هو أمر حيوي بالنسبة للسلام والأمن والاستقرار في البلد وصحة ورفاه الشعب اليمني.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام لليمن، السيد مارتن غريفيث، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد مارك لوكوك، على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين جدا وعلى تفانيهما النموذجيين هما وفريقيهما. وأود أن أشدد على النقاط الثلاث التالية.

أولا، بعد اعتماد قرارين والنشر الميداني لبعثة الأمم المتحدة دعما لاتفاق الحديدة، تتمثل الأولوية الآن في بقاء الطرفين ملتزمين بتنفيذ اتفاق ستوكهولم. ومن الضروري أيضا أن يكفل الطرفان سلامة وأمن أفراد البعثة، فضلا عن حرية تنقلهم.

وكما تم أبلاغنا، فقد أحرز بالفعل تقدم ملموس. وفي هذا الصدد، نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في نهاية الأسبوع الماضي في سياق لجنة تنسيق إعادة الانتشار برأسه الفريق لوليسغارد، على المرحلة الأولى من إعادة الانتشار، فضلا عن المناقشات الجارية بشأن تبادل الأسرى.

إن هذه خطوات مشجعة وتقلل من خطر استئناف الأعمال العدائية. ولذلك يتعين أن تستمر المناقشات لزيادة تعزيز التقدم الذي أحرز؛ وينبغي إطلاق عمليات إعادة الانتشار على الأرض المتفق عليها في نهاية هذا الأسبوع؛ ويجب أن نتحرك نحو المرحلة الثانية من إعادة الانتشار وتبادل الأسرى. هدفنا هو تعزيز الثقة بين الأطراف وجعل العملية لا رجعة فيها من خلال إيجاد دينامية إيجابية.

غير أن الوضع في الحديدة لا يزال هشا، والعمليات العسكرية مستمرة في بقية البلد. وكما أشرنا من قبل، لا نزال نشعر بالقلق إزاء هذه العمليات المستمرة وكذلك التهديد المستمر المتمثل في نقل القذائف التسيارية. ويجب أن يستمر الطرفان في الانخراط في العمل بشكل أقوى من أي وقت مضى مع المبعوث الخاص والفريق لوليسغارد من خلال الاضطلاع بدور مسؤول وبناء. وإذا لم يحدث ذلك، يمكن فرض جزاءات ضد أي من الأفراد أو الكيانات التي تعرقل تنفيذ اتفاق ستوكهولم.

ثانيا، كما ذكّرتنا زميلتنا البريطانية، ينبغي ألا ينسينا هذا التقدم إلى أي مدى تظل الحالة الإنسانية مقلقة. ولا يسعني إلا أن أكرر ما ذكره ببلاغة ووضوح وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية. إن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ستوكهولم يجب أن يؤدي إلى الوصول الكامل وإلى إيصال المساعدات الإنسانية وتدفقات التجارة بصورة فورية وآمنة بدون عوائق. ويتعين أن يستمر التقدم الأولي الذي تحقق مع رفع العقبات البيروقراطية. ومن الملح بصفة خاصة السماح بالوصول إلى مطاحن البحر الأحمر، كما ذُكر، والتوصل بأسرع ما يمكن إلى اتفاق لضمان استخدام الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني للطريق الهام للغاية الذي يربط بين صنعاء والحديدة.

كما يجب أن يتيح اتفاق ستوكهولم حماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، الذين يضطرون في كثير من الأحيان إلى مغادرة منازلهم بسبب النزاع، مما يجعلهم ضعفاء للغاية، فضلاً عن العاملين في المجال الإنساني. لقد أكد مارك لوكوك بوضوح شديد أنه من الحيوي توفير استجابة مالية للأزمة الإنسانية في اليمن. وستعلن فرنسا مرة أخرى هذا العام مساهمتها في خطة الاستجابة الإنسانية. كما أعلنت فرنسا أنها ستقدم مساهمة في مرفق دعم السلام الذي طرح في شهر كانون الثاني/يناير في برلين.

وسيشكل مؤتمر جنيف فرصة للمجلس والأطراف الفاعلة الإقليمية، وعلى نطاق أوسع، المجتمع الدولي بأسره لتوجيه إشارة قوية جدا لدعم الشعب اليمني.

ثالثا وأخيرا، ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن التوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية هو هدفنا النهائي. ولذلك، من الأهمية بمكان أن نواصل التعبئة الجماعية في عملية دعم جهود المبعوث الخاص. في الواقع، فإن كل شيء مترابط. وبدون إحراز تقدم كبير على أرض الواقع، ستصبح آفاق المفاوضات المستقبلية أقل احتمالا. ويجب توجيه رسائل متسقة إلى الجهات اليمنية والإقليمية، ولذلك، نشجع الممثل الخاص على مواصلة التواصل مع جميع الأطراف من أجل مواصلة إحراز تقدم في الدينامية الجارية.

إن إعادة إطلاق المناقشات في إطار سياسي شامل هو السبيل الوحيد صوب التوصل إلى حل دائم للصراع في اليمن يتيح تخفيف المعاناة الإنسانية للشعب اليمني. إننا نؤيد تأييدا كاملا جهود المبعوث الخاص مارتن غريفيث، ونناشد جميع الأطراف إدامة الزخم الإيجابي الذي أحدثته مفاوضات ستوكهولم وتحويله إلى أفعال.

وعلى الطريق الصعب نحو إحلال السلام في اليمن، فإن وحدة مجلس الأمن هي أثمن ما لدينا. وكما نعلم، فإن الحال ليس كذلك في جميع الأزمات، ونقولها بطريقة دبلوماسية، دعونا نستفيد من هذه الوحدة كوسيلة ضغط للمساعدة على التوصل إلى حل سياسي، الذي هو اليوم رغم حجم الصعوبات التي نواجهها، في متناول يدنا.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر مقدمي الإحاطتين اليوم على مداخلتيهما القيمتين في مناقشتنا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا دعمنا الكامل للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص، مارتن غريفيث، ووكيل الأمين العام مارك لوكوك، ونعرب عن تقديرنا للعمل الذي قام به موظفو الأمم المتحدة في اليمن.

وأود أن أدلي بثلاثة تعليقات.

أولا، أود أن أتناول الوضع الحالي في الحديدة. أعتقد أننا نتفق جميعا بشأن وجهة النظر القائلة بأن تنفيذ اتفاق الحديدة، يكتسي حاليا أهمية قصوى. ونعتقد اعتقادا راسخا أن توافق الآراء بشأن طرائق إعادة نشر القوات مسألة ملحة وأن الجمود الذي طال أمده يشكل خطرا متزايدا على الحفاظ على وقف إطلاق النار في الحديدة، ويمكن أن يؤدي إلى المزيد من التصعيد في الأعمال القتالية. لذلك، يشجعنا التقدم الهام الذي أحرزته الأطراف في نهاية الأسبوع الماضي، ونشيد بالاتفاق الذي توصلت إليه بشأن المرحلة الأولى من إعادة الانتشار المتبادل للقوات.

ونشجع الأطراف على البناء على هذا التطور الإيجابي وإبرام اتفاق بشأن المرحلة الثانية من العملية. وفي الوقت نفسه، من الحيوي أن تمتنع الأطراف عن اتخاذ أي إجراء يمكن أن يهدد وقف إطلاق النار أو يقوض الجهود الرامية إلى بناء الثقة. إننا نشعر بالقلق من تصاعد العنف في الآونة الأخيرة في جميع أنحاء اليمن وندين أي أعمال عنف ضد السكان المدنيين. كما نود أن نذكّر بأنه يجب على جميع الأطراف احترام القانون الدولي الإنساني، لا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين، فضلاً عن القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ثانيا، لا تزال بولندا تشعر بالقلق إزاء حقيقة أن اتفاق ستوكهولم لم يؤد بعد إلى تحسن الحالة الإنسانية السيئة في اليمن. حيث تستمر عدم إمكانية الوصول إلى صوامع حبوب مطاحن البحر الأحمر ومخزونها المهم من الحبوب، ولا يزال الطريق الرئيسي الذي يربط بين ميناء الحديدة وصنعاء مغلقا. نحن نحث الأطراف على إعطاء الأولوية لفتح ممرات إنسانية والسماح بالوصول إلى جميع المرافق الإنسانية بدون مزيد من التأخير. ونتوقع منها إتاحة وتيسير تدفق الواردات الإنسانية والتجارية، بما في ذلك الوقود – إلى اليمن وضمان الوصول الآمن وبدون عوائق للمساعدات الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني إلى جميع أنحاء البلد.

ثالثاً، من المهم للغاية أيضاً أن تعجل الأطراف ببذل الجهود لتنفيذ الخطوات المهمة الأخرى التي اتفقت عليها في ستوكهولم، أي تبادل الأسرى وتسوية الوضع في تعز. وندعو حكومة اليمن والحوثيين إلى مواصلة التعاون الوثيق والبناء مع لجنة تنسيق إعادة الانتشار وبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة والمبعوث الخاص في هذا الشأن.

في الختام، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد التزام الطرفين بضمان سلامة وأمن الفريق المتقدم، وجميع موظفي الأمم المتحدة وضمان وصولهم غير المقيد وحرية حركتهم. ونحثهما بقوة على تقديم كل الدعم الممكن لموظفي الأمم المتحدة في اليمن، بما في ذلك من خلال المساعدة في النهوض بعملية النشر الإضافي لموظفي الأمم المتحدة ومعداتها.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية أود أن أتقدم بالشكر إلى المبعوث الخاص للأمين العام، السيد مارتن غريفيث، وكذلك إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد مارك لوكوك، على إحاطتيهما القيمتين اللتين قدماها صباح هذا اليوم في هذه

الجلسة. سأركز في كلمتي على مسألتين رئيسيتين، وهما حالة تنفيذ اتفاق ستوكهولم والتطورات على الصعيد الإنساني.

ففيما يتعلق بحالة تنفيذ الاتفاق، رغم مرور حوالي شهرين على اتخاذ المجلس للقرار ٢٤٥١ (٢٠١٨)، الذي صادق بموجبه على اتفاق ستوكهولم بين الحكومة اليمنية والحوثيين، باعتباره خطوة هامة وحيوية تمهد للتوصل إلى حل سياسي ينهي الأزمة ويخفف من آثار المعاناة الإنسانية للشعب اليمني الشقيق، فإنه بقيت، للأسف، حالة عدم الامتثال والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالحالة في اليمن هي السمة السائدة، بدءا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) وانتهاء بالقرار ٢٤٥٢ (٢٠١٩)، مرورا بالقرارين ٢٢٠١ (٢٠١٥) و ٢٢١٦ (٢٠١٥)، والتي كان تنفيذها كفيلا بإنهاء الأزمة السياسية في ذلك البلد الشقيق، حيث لم نشهد، خلال تلك الفترة وجود تعاط بناء نحو تنفيذ اتفاق الحديدة. إذ لم يتم تحقيق أي تقدم ملموس فيما يتعلق بانتشار القوات في مدينة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، إضافة للإعاقات المتكررة لأعمال لجنة تنسيق إعادة الانتشار، التي لم تتمكن من الاضطلاع بمهامها التي حددتها قرارات مجلس الأمن في مراقبة التنفيذ.

إلا أننا نؤكد أهمية الدور الذي تضطلع به لجنة تنسيق إعادة الانتشار بإعادة استئناف أعمالها، والتي انتهت قبل يومين من عقد اجتماعها الرابع، والذي تم التوصل خلاله إلى التوافق على تنفيذ المرحلة الأولى لخطة إعادة الانتشار من خلال انسحاب القوات من موانئ الحديدة ورأس عيسى والصليف وبعض مناطق المدينة، على أن تُستكمل المرحلة الثانية وفق جداول زمنية محددة ومتفق عليها، تنفيذا لاتفاق الحديدة، كما نص على ذلك اتفاق ستوكهولم الذي، كما أشرنا، صادق عليه قرارا مجلس الأمن ٢٤٥١ (٢٠١٨) و ٢٤٥٢ (٢٠١٩).

إن توافر الإرادة السياسية لدى الطرفين، كما أشار السيد مارتن غريفيث قبل قليل، هو أمر في غاية الأهمية نحو تحقيق التقدم المنشود. إلا أن الأهمية القصوى تكمن في ربط الأقوال بالأفعال من خلال التنفيذ الكامل لجميع عناصر اتفاق ستوكهولم، بوصفه البوابة المثلى لاستئناف الجولة القادمة من المشاورات، التي ستركز على الجوانب ذات الطابع الشامل لإنهاء الأزمة والمبنية على قرارات مجلس الأمن، لا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) والمبادرة الخليجية وآلية تنفيذها ومخرجات الحوار الوطني.

ثانيا، بالنسبة للأوضاع الإنسانية، على هذا الصعيد المتزايد الأهمية، فإننا نعيد التأكيد على ضرورة التنفيذ الكامل لاتفاق ستوكهولم الذي سيكفل، في حال تنفيذه، تخفيف حدة المعاناة الإنسانية من خلال فتح الممرات الآمنة أمام المساعدات الإنسانية لكافة المناطق المتضررة والأكثر احتياجا وتمكين الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية من الوصول إلى مطاحن البحر الأحمر، التي تحتوي على كميات كبيرة من الحبوب تكفي لحوالي ٣,٧ ملايين نسمة ولمدة ٣٠ يوما. ونرحب، في ذات الوقت، بإعلان الحكومة اليمنية عن استعدادها تسهيل الوصول الآمن لهذه المطاحن وفتح الطرقات أمام المساعدات الإنسانية.

إن ما ذكره السيد مارك لوكوك من أرقام تعكس التدهور في الأوضاع الإنسانية وبصورة ارتفع معها حجم المبالغ المرصودة لخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩ بنسبة ٢٦ في المائة عن العام الماضي. وهذا يحتم على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية لهذا العام من خلال المشاركة في المؤتمر رفيع المستوى لإعلان التبرعات، المقرر عقده في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٩ في جنيف، وبصورة بناءة تعكس الانشغال الدولي بهذه الأزمة، مستذكرين، في ذات الوقت، الدور الكبير الذي قامت به المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والكويت بتمويل ما نسبته ٨٣ في المائة من خطة الاستجابة للعام الماضي. ونعرب عن تطلع دولة الكويت للمشاركة في هذا المؤتمر، استكمالا لنهجها الإنساني المتواصل في تخفيف معاناة الشعب اليمني الشقيق.

ختاما، نجدد دعوتنا للأطراف اليمنية إلى التنفيذ الكامل لاتفاق ستوكهولم الخاص بالحديدة وموانئها الثلاثة، واتفاق تبادل الأسرى وإعلان التفاهمات حول مدينة تعز، وبما يؤدي إلى استكمال الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص نحو التوصل إلى حل سياسي مبني على المرجعيات الثلاث المتفق عليها – وهي المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) – لإنهاء هذه الأزمة والمحافظة على استقلال اليمن وسيادته ووحدة أراضيه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أولا وقبل كل شيء، أشكر المبعوث الخاص غريفيث ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما الإعلاميتين.

يولي المجتمع الدولي في الوقت الراهن اهتماما وثيقا لمسألة اليمن ولديه توقعات كبيرة فيما يتعلق باستعادة السلام والاستقرار في البلد. وقد بعث اتفاق ستوكهولم الأمل في إحلال السلام في أوساط الشعب اليمني. ويجب على مجلس الأمن أن يتوصل إلى تفاهم في الوقت المناسب بشأن تنفيذ الاتفاق من قبل جميع الأطراف وبشأن التحديات التي تواجهها. كما يجب عليه أن يواصل الاضطلاع بدور إيجابي في مسألة اليمن.

إن الأطراف اليمنية جميعها تمتثل لاتفاق وقف إطلاق النار بوجه عام في الوقت الراهن. وتقوم لجنة تنسيق إعادة الانتشار بهذا العمل بطريقة منظمة، تحت رعاية الأمم المتحدة، وبمشاركة جميع الأطراف اليمنية، وقد توصلت في ١٧ شباط/فبراير إلى توافق في الآراء بشأن ترتيبات المرحلة الأولى. وتنفذ الأطراف اليمنية اتفاق تبادل الأسرى وتعالج مسألة مدينة تعز وخطة تبادل الأسرى الواسعة النطاق.

وترحب الصين بهذه التطورات الإيجابية. ونرى، في الوقت نفسه كما أشار ممثل الكويت،أنه لا تزال هناك تحديات. فلا يمكن الاستهانة بالصعوبات العملية في تنفيذ الاتفاق. ولا يزال هناك قتال في الحديدة والمناطق المحيطة بها. ولا تزال هناك خلافات بين الطرفين بشأن الإفراج عن الأسرى ومسألة تعز. والحالة الإنسانية في اليمن مزرية. وعلى تلك الخلفية، أود الإدلاء بالملاحظات التالية:

أولا، ينبغي أن نواصل تنفيذ اتفاق ستوكهولم. وينبغي للأطراف اليمنية أن تنفذ الاتفاق تنفيذا فعالا وأن تعالج خلافاتها عن طريق الحوار وأن تتوصل إلى توافق أوسع في الآراء. ويجب بذل جهود للتعجيل بنشر بعثة الأمم المتحدة دعما لاتفاق الحديدة، من أجل المساعدة في تنفيذ الاتفاق ورصده. وينبغي للأطراف اليمنية كذلك أن تعزز التعاون مع الأمم المتحدة وأن تقدم المساعدة وتيسر نشر البعثة وأن تضمن، على نحو فعال، أمن الموظفين الدوليين في اليمن. وينبغي لمجلس الأمن أن يأخذ في اعتباره تماما آراء البلد المعني وبلدان المنطقة وأن يحترمها، وينبغي له أن يبقى متحدا.

ثانيا، يجب علينا أن نكثف الجهود لتخفيف الحالة الإنسانية في اليمن. ويجب على الأطراف اليمنية أن تتعاون بنشاط مع جهود الأمم المتحدة في مجال المساعدة الإنسانية وأن تيسر وصولها بسرعة ومن دون عوائق. ويجب على المجتمع الدولي توفير الغذاء والدواء والأموال بطريقة محددة الأهداف من أجل دعم التحسن الاقتصادي واستقرار الأسعار في اليمن بغية تلبية الاحتياجات المعيشية الأساسية للشعب اليمني. وتتطلع الصين إلى رؤية نتائج إيجابية لمؤتمر إعلان التبرعات الرفيع المستوى فيما يتعلق بخطة الاستجابة الإنسانية بشأن اليمن، المقرر عقده في ٢٦ شباط/فبراير.

ثالثا، ينبغي لنا أن ندفع الأطراف اليمنية إلى مواصلة الحوار السياسي الفعال والمفاوضات. ويجب علينا الإصرار على دور الأمم المتحدة بوصفها القناة الرئيسية. وكذلك ينبغي للأطراف اليمنية أن تعزز التعاون مع المبعوث الخاص غريفيث والفريق

لوليسغارد، وأن تظل على اتصال بهما من أجل بناء الثقة المتبادلة وتضييق شقة خلافاتها.

وتحت قيادة لجنة تنسيق إعادة الانتشار، يجب أن تترجم الإرادة السياسية إلى عمل حقيقي. ونتطلع إلى التبكير ببدء الجولة التالية من محادثات السلام بقيادة المبعوث الخاص مارتن غريفيث بغية تحقيق تسوية متوازنة تراعي مصالح جميع الأطراف، وتساعد في استعادة السلام والاستقرار والحياة الطبيعية في اليمن.

إن الوسائل السياسية هي السبيل الوحيد لحل القضية اليمنية. وعلى جميع الأطراف أن تحافظ على سيادة اليمن واستقلاله ووحدته وسلامة أراضيه – استنادا إلى القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) والقرارات الأخرى، ومبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، فضلا عن الوثيقة الختامية لمؤتمر الحوار الوطني، ودعم الجهود الرامية للتوصل إلى حل سياسي واسع وشامل للجميع عن طريق الحوار والتشاور. وينبغي للمجتمع الدولي أن يهيئ الظروف المؤاتية للأطراف اليمنية لتنفيذ الاتفاقات وصولا إلى حل سياسي.

وأخيرا، أود أن أؤكد أن الصين مستعدة للعمل مع جميع الأطراف في جهد متضافر لمواصلة القيام بدور بناء في دفع العملية السياسية في اليمن قدما، وتحسين الحالة الإنسانية والمساعدة على التعافي الاقتصادي للبلد.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المبعوث الخاص مارتن غريفيث، ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتيهما الإعلاميتين، اللتين تضمنتا معلومات مستكملة عن تنفيذ اتفاق ستوكهولم وعن الحالة الإنسانية في اليمن. ونؤكد دعمنا الكامل لجهودهما.

ونحن، كغيرنا، نشعر أيضا بقلق بالغ إزاء التقدم البطيء في تنفيذ اتفاق ستوكهولم، بالنظر إلى الاستنتاج بأن المساعدة الإنسانية المطلوبة لم تُسلم بالكامل للشعب اليمني. إلا أننا نعتقد أن حسن النية لا يزال موجودا. ونسلم بحساسية الاتفاق وأنه يتطلب الاتفاق على جوانب تقنية معقدة قبل تنفيذه. مع ذلك، فقد تم الالتزام، وينبغي للأطراف أن تبذل كل الجهود الضرورية لضمان تنفيذ الاتفاق. وبالنسبة إلى مجلس الأمن والأطراف، هذه مسألة ملحة للغاية، فنحن تحت المراقبة من جانب المجتمع الدولي. أما بعد، وردا على الإحاطات الإعلامية، تود إندونيسيا أن تؤكد على ثلاث نقاط رئيسية.

أولا، ينبغي أن يكون لتأمين ممر المساعدة الإنسانية الأولوية القصوى لجميع الأطراف. ويجب أن يبذلوا كل جهد ممكن لتوفير إمكانية الوصول، في جملة أمور، إلى إزالة الألغام من الطريق وتطهيره للسماح بالمرور الآمن للقوافل الإنسانية. ومن الضروري لجميع الأطراف السماح بوصول موظفي المساعدة الإنسانية إلى مجمع مطاحن البحر الأحمر وضمان سلامتهم وأمنهم أثناء إيصال المساعدات. ولا يمكن للعالم أن يفقد مرة أخرى تلك السلع الأساسية، التي يمكن أن تطعم ٣,٥ ملايين شخص من المحتاجين. وهذه مسألة غير قابلة للتفاوض. وفي هذه اللحظة ونحن نتكلم في هذه القاعة، هناك الكثير من الناس، وبخاصة النساء والأطفال، الذين يموتون من الجوع وسوء التغذية. لقد استمعنا إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها وكيل الأمين العام مارك لوكوك، والتي وصفت الحالة الأليمة، وتزايد خطر تفشي وباء الكوليرا، وسوء التغذية، والتحديات التشغيلية واللوجستية الجارية، وبالطبع، الحاجة إلى التمويل الدولي. ومن الواضح أنه يجب على المجتمع الدولي أن يساعد في هذا الجهد.

ويقودني ذلك إلى النقطة الثانية، وهي أن التنفيذ الكامل لاتفاق الحديدة من شأنه أن يوفر ممرا إنسانيا أكثر استقرارا وأكثر أمانا وأمنا في الأجل الطويل. إن تنفيذ اتفاق الحديدة هو أيضا البوابة إلى عملية سياسية يمكن تكرارها في أجزاء أخرى من اليمن. إنها لبنة أساسية لتحقيق مصالحة أكبر في اليمن بهدف إنهاء الصراع. ويسرنا أن نسمع أن الأطراف قد توصلت

إلى اتفاق بشأن المرحلة ١ من إعادة نشر القوات المتبادل، كما اتفقت من حيث المبدأ على المرحلة ٢. وإندونيسيا تثني على الأطراف التي أبدت حسن نيتها في التوصل إلى اتفاق، لا سيما حكومة اليمن التي عبرت الخط الأمامي لحضور الاجتماع. وينبغي أيضا أن نتوجه بالشكر الخاص إلى اللواء كاميرت، الذي هيأ للعمل الأولي، والفريق لوليسغارد لتيسير الاتفاق. وهذا جزء أساسي من تنفيذ اتفاق الحديدة، ونأمل أن يتسنى الانتهاء من إعادة نشر القوات وتجريد مدينة الحديدة والموانئ من السلاح قريبا. وهذا يعني أن الأمم المتحدة يمكنها الآن النشر الكامل لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، حيث لم يتبق سوى خمسة أشهر فقط لتقوم بعملها الأولي في الحديدة. وإندونيسيا مستعدة للإسهام بالأفراد في الميدان، إذا لزم الأمر، سعيا إلى السلام. ونحن ندرك أن الخطوات التي أوجزتها أعلاه ليست سهلة وتتطلب الثقة التي لا توجد بين الطرفين بشكل كامل حاليا. ونشجع مارتن غريفيث على الاستمرار في بناء الثقة.

ويرتبط ذلك بالنقطة الثالثة، وهي أنه ينبغي لجميع الأطراف ممارسة ضبط النفس وتهدئة التوترات خارج الحديدة. وأي تصعيد عسكري أو أعمال عدائية في أماكن أخرى قد يضعف الثقة ولا يقوض احتمالات السلام فحسب، بل وتنفيذ الالتزامات المتفق عليها بالفعل. ومع ذلك، نرى أن ممارسة ضبط النفس ووقف تصاعد التوتر وراء الحديدة سيعزز الثقة كثيرا ويبني الثقة الأساسية بشكل تدريجي بين جميع الأطراف. وهذا هو السبيل إلى التنفيذ الكامل لاتفاق ستوكهولم. ونرجو من الآخرين أن يدعموا بقوة أيضا الدفع من أجل حوار ثان.

وخلاصة القول، فقد أشار السيد غريفيث إلى الإرادة السياسية المتزايدة، وأنه كان هناك التزام حقيقي من جانب طرفي النزاع. وفي رأينا، يجب اختبار ذلك. وفي حين يسعدنا أن نسمع عن التقدم الذي ذكره المبعوث الخاص، فإنه يتعين اختباره من خلال أعمال ملموسة، في جملة تدابير أخرى، من جانب جميع الأطراف عن طريق، أولا، توفير إمكانية الوصول لجميع الجهود الإنسانية؛ ثانيا، انسحاب القوات؛ ثالثا، إطلاق سراح جميع السجناء – كما قال السيد غريفيث ”الجميع مقابل الجميع“. لقد حان الوقت لجمع شملهم مع أسرهم. هذه مجرد نقاط قليلة من شأنها أن تبين بوضوح وجود نوايا ملموسة وحسن النية. باختصار، يلزم ذلك لضمان المزيد من الانفتاح للحوار. وأخيرا، وعلى حد تعبير السيد غريفيث أيضا، فإن الحديدة هي مركز الثقل في النزاع. دعونا نركز على الحديدة، مع عدم نسيان المناطق الأخرى التي هي جزء من اليمن.

وفي الختام، فقد سررت أيضا لسماع المبعوث الخاص يقول إن شيئا ما يحدث وأن الناس، لا سيما في الحديدة، قد لاحظوا ذلك. وآمل أن يتسنى لليمنيين الآخرين في أنحاء مختلفة من البلد أن يقولوا مثل ذلك: هناك شيء يحدث الآن، وثمة أمل لأطفالنا.

السيد فان شالكويك (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام لليمن، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطتيهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات. كما نرحب بتعيين الفريق مايكل لوليسغارد، ونتمنى له كل النجاح كرئيس للجنة تنسيق إعادة نشر القوات ورئيس بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة.

كما نشارك في تقديم التهنئة إلى أعضاء لجنة تنسيق إعادة نشر القوات على إحراز تقدم في التخطيط من أجل إعادة نشر القوات، تمشيا مع اتفاق الحديدة، خلال اجتماعهم المشترك الرابع، الذي عقد في مدينة الحديدة يومي ١٦ و ١٧ شباط/فبراير. وكان هذا الاجتماع بمثابة تدبير محمود لبناء الثقة من جانب الطرفين، ونحن نهنئهما على الاتفاق على المرحلة ١ من

إعادة نشر القوات المتبادل. ونتطلع إلى أن تجتمع اللجنة مرة أخرى في غضون أسبوع للانتهاء من ترتيبات المرحلة ٢.

ولا تزال جنوب أفريقيا تشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية والأمنية الخطيرة في اليمن. ونؤكد من جديد أنه لضمان التوصل إلى حل طويل الأجل للأزمة في اليمن، يتعين على جميع الأطراف أن تلتزم بعملية سياسية. ونرحب أيضا بالاقتراح الذي تقدم به رئيس لجنة تنسيق إعادة نشر القوات بالمضي قدما بتنفيذ اتفاق الحديدة.

ونأمل أن يؤدي هذا الالتزام إلى عملية ملموسة من شأنها أن تحقق السلام والاستقرار في المنطقة. ومن الضروري أن تبذل جميع الأطراف كل جهد ممكن لأجل التقيد باتفاق وقف إطلاق النار والتنفيذ الكامل لاتفاق الحديدة. ونود القول مرة أخرى أنه لا يمكن تسوية النزاع بالوسائل العسكرية. ويجب على الأطراف التعاون بشكل بناء وبحسن نية لأجل التغلب على العقبات والتوصل إلى حل سياسي من شأنه إنهاء النزاع. ويشمل ذلك مواصلة تبادل الأسرى بوصفه تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة التي قد تسهم في التوصل إلى حل سياسي.

وما تزال الحالة الإنسانية في اليمن صعبة جدا. وندعو جميع الأطراف إلى كفالة وصول المساعدة الإنسانية الضرورية إلى وجهاتها المقصودة بصورة آمنة. فمعظم واردات اليمن بما فيها الغذاء والمساعدات الإنسانية تدخل عن طريق ميناء الحديدة الذي يتوقف العمل فيه كثيرا بسبب استمرار القتال. ولن تؤدي أي عوائق أمام إيصال المعونة الإنسانية الحيوية هذه بعد التوصل إلى اتفاق بين جميع الأطراف المعنية إلا إلى تفاقم الأزمة الإنسانية الحادة أصلا. ونكرر التأكيد على أن الحل المستدام الوحيد هو التسوية السياسية المتفاوض عليها بقيادة يمنية، وينبغي أن تكون شاملة ونزيهة وتعطي الأولوية لمصالح ورفاه جميع مواطني اليمن.

السيد سينغر ويزينغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر السيد غريفيث والسيد لوكوك على موافاتنا بالمعلومات المتعلقة بالحالة في اليمن، ولا سيما بشأن تنفيذ اتفاق ستوكهولم وصعوبة الحالة الإنسانية في اليمن. وقد أحطنا علما بالتقدم المحرز على الصعيد السياسي كما وصفه السيد غريفيث. ونثني على الجهود الرامية إلى مواصلة تنفيذ الاتفاق.

وندين بشدة أعمال العنف التي يرتكبها الطرفان، وندعو إلى وضع حد للأعمال العدائية والاستفزازية التي تقوض الإنجازات التي تحققت، وخاصة وقف إطلاق النار الذي يتطلب الالتزام المطلق من كلا الجانبين. ونعرب عن سعادتنا بالجهود التي تبذلها الأطراف للمشاركة والاتفاق على المرحلة الأولى من انسحاب المقاتلين من محافظة الحديدة، وهو ما سيمكّن الأمم المتحدة من رصد وقف إطلاق النار بطريقة أكثر فعالية. ونشكر الطرفين على التقدم المحرز في إعداد النسخة النهائية لقائمة الأسرى، بوصفه خطوة إلى الأمام في تنفيذ اتفاق تبادل الأسرى الموقّع في ستوكهولم. ونرى أن تلك الإجراءات سيكون لها أثر إيجابي على الجهود الرامية إلى بناء الثقة بين الطرفين. ونهنئ السيد غريفيث واللجنة الدولية للصليب الأحمر على عملهما الممتاز في ذلك الصدد.

وينبغي ألا ننسى أن الهدف النهائي لكل الجهود الدبلوماسية المبذولة فيما يتعلق بهذا النزاع هو التوصل إلى حل سياسي من شأنه أن يعزز الوقف المستدام لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد. وإذ ندرك أن كل الاهتمام قد تركز على تنفيذ اتفاق الحديدة نظرا لأهمية مينائها، فإن من الضروري ألا نغفل عن الأجزاء الأخرى من البلد حيث لم تسمح الحرب بتقديم المساعدة للسكان المتضررين منها. وفي ذلك الصدد، فإننا نحث بشدة أطراف النزاع على احترام القانون الدولي الإنساني والامتناع عن تهديد حياة وسلامة المدنيين الذين بدأوا يستعيدون أملهم في العيش في سلام وإعادة بناء حياتهم شيئا فشيئا بفضل الاتفاقات التي تم التوصل إليها.

وفي البيان الذي أدلى به ناقش السيد لوكوك الجانب الأكثر إثارة للقلق في هذا النزاع: الحالة الإنسانية الرهيبة التي لا تزال تؤثر على ملايين الأشخاص بعد سنوات طويلة من الحرب والانهيار الاقتصادي والمؤسسي. ويجب أن يكون هذا بمثابة نقطة مرجعية رئيسية في جميع أعمالنا. ويجب على الأطراف أن تضمن الوصول الفوري للعاملين في المجال الإنساني إلى مطاحن البحر الأحمر في الحديدة لأجل آلاف الأرواح التي تعتمد عليها. ولا يمكننا السماح باستخدام التجويع سلاحا من أسلحة الحرب. ونأمل أن تكفل الاتفاقات التي تم التوصل إليها في نهاية هذا الأسبوع حصول الأشخاص المتضررين على ما يحتاجون إليه من غذاء في نهاية المطاف.

لقد استمعنا إلى النداء الذي وجّهه السيد لوكوك لتأمين ما يكفي من الأموال لهدف المساعدة الإنسانية وحماية اليمنيين التي تشتد الحاجة إليها. ونردد في ذلك الصدد النداء الذي وجهه إلى مؤتمر المانحين المقرر عقده في جنيف في ٢٦ شباط/فبراير بشأن جمع الأموال. ونأمل أن يفي المؤتمر بالتوقعات ويمكننا من تمويل خطة الاستجابة الوطنية لعام ٢٠١٩ الرامية إلى توفير المساعدة استنادا إلى المبادئ الإنسانية، وبالتالي التخفيف من الحالة المأساوية للشعب اليمني. ونؤكد مجددا التزام الجمهورية الدومينيكية بالإسهام في الجهود التي يبذلها المجلس من أجل تنفيذ اتفاق ستوكهولم عن طريق لجنة تنسيق إعادة الانتشار وبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة.

أخيرا، ظل المجلس متحدا بعد توقيع الاتفاق إزاء الحالة التي يعاني منها شعب اليمن. ولن نتمكن من وضع حد لهذه الآفة إلا بإبداء الإرادة السياسية فورا من قبل أطراف النزاع. وهذا ما يتطلع إليه المجتمع الدولي.

السيد بيكستين دو بيتسويريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أيضا أن أشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث، ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتيهما.

وترى بلجيكا أن من الضروري احترام اتفاق ستوكهولم وتنفيذه خلال فترة زمنية واقعية. ويكتسي اتفاق ميناء الحديدة أهمية خاصة بالنظر إلى الطابع الملح للحالة الإنسانية. ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن المرحلة الأولى من إعادة الانتشار في الاجتماع الأخير للجنة تنسيق إعادة الانتشار، ونأمل أن يساعد تنفيذه وفقا للجدول الزمني المتفق عليه على بناء الثقة بين الأطراف وتمكينها من النهوض بالعملية السياسية. وينبغي له أن يمكّن الجهات الفاعلة الإنسانية من الوصول إلى مطاحن البحر الأحمر أخيرا. ومع ذلك لا تزال الحالة هشة، ونحث جميع الأطراف مرة أخرى على ممارسة ضبط النفس والامتناع عن التصريحات المؤججة للمشاعر في وسائط الإعلام والاتهامات المتبادلة بانتهاكات وقف إطلاق النار، وأن تركز على تنفيذ الاتفاق بحسن نية. ونرحب في ذلك الصدد، بالمبادرات التي اتخذتها الأطراف فيما يتعلق بتبادل الأسرى. وسيجعل تنفيذ خطة إعادة الانتشار كفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة أكثر أهمية. ونحن على استعداد لدعم التدابير اللازمة لذلك.

وعلاوة على ذلك، لا تزال الجهود المبذولة لتحسين الحالة الإنسانية الكارثية هذه هامة للغاية. ونلاحظ أن الاحتياجات المالية تقدر بمبلغ حوالي ٤ بلايين دولار، نصفها تقريبا لتمويل المعونة الغذائية. ونأمل في الإعلان عن تعهدات قوية في مؤتمر المانحين المقرر عقده الأسبوع القادم في جنيف. ونحث الأطراف أيضا على تيسير وصول المساعدات الإنسانية.

ولا تزال تقارير فريق كبار الخبراء المستقلين المعني بتجنيد الأطفال في حالات النزاع على الصعيدين الدولي والإقليمي (A/HRC/39/43) تبعث على القلق الشديد.

إن الأطفال هم الضحايا الرئيسيون للنزاع في اليمن. ويجب وقف تجنيدهم. وندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني وإلى اتخاذ تدابير فعالة وعاجلة لوضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع. ونطلب إلى السيد غريفيث

كفالة إدراج مسألة حماية الأطفال في صميم عملية السلام، وهذا شيء يجب علينا أيضاً معالجته في إطار نظام الجزاءات.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص غريفيث ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما الإعلاميتين، وعلى جهودهما وجهود فريقيهما الدؤوبة.

في ١٣ شباط/فبراير، انضمت الولايات المتحدة إلى المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في الترحيب باتخاذ القرارين ٢٤٥١ (٢٠١٨) و ٢٤٥٢ (٢٠١٩)، وأكدنا مجدداً التزامنا بالتوصل إلى حل سياسي شامل للنزاع في اليمن. ويشجعنا عقد لجنة تنسيق إعادة الانتشار مجدداً اجتماعها خلال عطلة نهاية الأسبوع والتقدّم الذي أحرزته الأطراف نحو التوصل إلى اتفاق بشأن إعادة الانتشار من الحديدة. كما نتشوّق إلى رؤية المزيد من التقدم بشأن تبادل الأسرى وإعادة جثث الذين قتلوا في النزاع. ونحثّ جميع الأطراف المعنية على التعاون مع فريق المبعوث الخاص وهو يعمل على وضع الصيغة النهائية لشروط التبادل.

تشعر الولايات المتحدة بالقلق إزاء عدم منح موظفي برنامج الأغذية العالمي بعدُ إمكانية الوصول إلى مطاحن البحر الأحمر. وقد سبق أن حذَّرنا المبعوث الخاص غريفيث ووكيل الأمين العام لوكوك من أن مخزونات الحبوب هناك معرضة لخطر التعفّن (انظر S/PV.8424)، ولا يمكننا أن نضيع الوقت في تقييم حالة الإمدادات الغذائية الطارئة التي من المفترض بها إطعام ٣,٧ ملايين شخص. ومرة أخرى نحثّ الأطراف على تيسير الوصول الفوري إلى المطاحن والتأكد من أن المنطقة المحيطة بها مأمونة.

لقد ذكَّرنا تصاعدُ العنف في محافظة حجة في كانون الثاني/يناير بأن النزاع الأوسع نطاقاً لا يزال مستمراً، وإن كان وقف إطلاق النار في الحديدة يشكّل خطوة أولى واعدة. ويجب أن يعلم الشعب اليمني، ويجب على أطراف النزاع أن تفهم، أن الولايات المتحدة لا تزال تركّز، كما يفعل المجلس ككل، على تحقيق تسوية سياسية شاملة وذات مصداقية ودائمة للحرب. ذلك سوف يتطلب تنازلات من جميع الأطراف، حتى يمكننا أن نبدأ بالعملية المطوّلة لضمان تعافي البلد من هذه الكارثة الإنسانية. ومن الآن فصاعداً، ستعمل الولايات المتحدة مع الأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن لضمان نجاح جميع جهود الأمم المتحدة في اليمن، على الصعيدين السياسي والإنساني.

السيد موريكو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحّب وفد بلدي بالإحاطة الإعلامية المقدّمة اليوم بشأن آخر التطورات في اليمن. ونشكر السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما الإعلاميتين الممتازتين. ويود وفد بلدي أيضاً أن يهنّئ بحرارة الفريق مايكل أنكر لوليسغارد على تعيينه رئيساً للجنة تنسيق إعادة الانتشار ورئيساً لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، ونتمنى له كل النجاح في تنفيذ مهامه الجديدة. ونودّ أيضاً أن نغتنم هذه الفرصة لكي نُشيد إشادة خاصة بسلفه، اللواء باتريك كاميرت، الذي ساعد التزامه ومنهجيته على النهوض بعملية السلام في اليمن.

وتود كوت ديفوار مرة أخرى أن تشيد بالأمين العام على جهوده الدؤوبة، التي ساعدت على التمكين من تحقيق وقف إطلاق النار اللازم للشروع في حوار يشمل الجميع. ونرحّب أيضاً باتخاذ القرارين ٢٤٥١ (٢٠١٨) و ٢٤٥٢ (٢٠١٩)، اللذين أقاما إطاراً مستداماً للخروج من الأزمة في اليمن. ونعتقد أن تنفيذ اتفاق ستوكهولم بشأن وقف إطلاق النار والقرارين ٢٤٥١ (٢٠١٨) و ٢٤٥٢ (٢٠١٩) يقدّم بعض الأمل بالسلام للشعب اليمني، الذي ألحقت به سنوات الحرب الكثير من المعاناة. وهذا هو السبب في أننا نشجب الانتهاكات المتكررة لوقف إطلاق النار، التي تقوّض بشكل خطير آفاق

التسوية لأزمة كان لها أسوأ عواقب إنسانية شهدها العالم في العقود القليلة الماضية، وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة.

وفي ظل هذا الوضع، تمس الحاجة إلى مبادرات جديدة، إلى جانب وجود تدابير بناء الثقة السليمة، من أجل تمكين الجهات الفاعلة الرئيسية من التنفيذ الفعال لاتفاق ستوكهولم بمساعدة الأمم المتحدة. ويغطي الاتفاق على وجه التحديد وقف إطلاق النار في مدينة الحديدة، وإعادة انتشار القوات من الجانبين خارج موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، وإعلان التفاهم بشأن فتح ممرات إنسانية في مدينة تعز وتنفيذ اتفاق تبادل ٠٠٠ ١٥ أسير. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، يدعو وفد بلدي الأطراف إلى وضع الصيغة النهائية لأحكام آلية تبادل الأسرى في أقرب وقت ممكن من أجل بناء الثقة فيما بينها وتيسير التنفيذ الشامل للاتفاق. وبالإضافة إلى ذلك، نحثّ جميع الأطراف المعنيّة على الوفاء بالتزاماتها والتغلّب على الصعوبات التي تعوق تنفيذها.

ولا يزال القلق يساور كوت ديفوار إزاء الأزمة الإنسانية الخطيرة التي تستمرّ في التأثير على حوالي ثلاثة أرباع السكان اليمنيين، أي ما يقرب من ٢٢ مليون شخص، يواجه ١٤ مليوناً منهم ظروفاً مؤدية إلى المجاعة. ونشجّع المجتمع الدولي على الاستجابة بأسرع ما يمكن وعلى تكييف ردّه بحسب نطاق احتياجات الناس. كما نحث الأطراف اليمنية المعنية على مواصلة العمل من أجل إزالة العقبات التي تحول دون إيصال المعونة الإنسانية وتعزيز التدابير لإعادة النشاط في موانئ البلد بهدف استئناف الأنشطة الاقتصادية والتجارية. كما ندعو الأطراف المتحاربة إلى ضمان سلامة وأمن أفراد البعثة والعمل مع الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة لتيسير الدخول والتنقل دون عوائق للمواد الغذائية والإمدادات الأساسية للسكان المتضررين، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويرحّب وفد بلدي أيضاً بخطة المجلس لعقد مؤتمر للمانحين في جنيف في ٢٦ شباط/فبراير برعاية مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كجزء من تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩، الأمر الذي سيتيح ٤ بلايين دولار لتلبية احتياجات نحو ١٥ مليون يمني.

وترحّب كوت ديفوار بتفعيل لجنة تنسيق إعادة الانتشار، الأمر الذي أدى إلى سلسلة من الاجتماعات بين الأطراف المعنية، وفقاً لاتفاق ستوكهولم. ونرحّب بالمناقشات البنّاءة التي جرت في الاجتماعات بشأن ولاية اللجنة والأولويات الرئيسية للحفاظ على وقف إطلاق النار، وإعادة نشر القوات العسكرية وتوفير إمكانية الحصول على المعونة الإنسانية. وفي ضوء تلك التطورات، نحثّ أطراف النزاع في اليمن على أن تمتنع عن أي عمل قد يؤدي إلى استئناف الأعمال القتالية في الحديدة أو المناطق الأخرى التي تعتبر حاسمة، وعلى مواصلة تعاونها بحسن نية مع المبعوث الخاص ورئيس البعثة.

وفي الختام، تؤكّد كوت ديفوار من جديد دعمها للمبعوث الخاص مارتن غريفيث والتزامها بالتوصل إلى حل دائم للأزمة في اليمن، فضلاً عن دعمها للفريق لوليسغارد وفريقه للرصد، الذي يشهد انتشاره السريع في مدن عدن وصنعاء وتعز والحديدة على التزام المجتمع الدولي بالمضي قدماً في عملية السلام. ونؤكد من جديد دعمنا للسيد مارك لوكوك في التزامه بحشد جميع طاقاته للنجاح في حل الأزمة الإنسانية في اليمن. وأخيراً، يكرر بلدي دعوته أطراف النزاع إلى التحلي بضبط النفس واحترام التزاماتها في سياق تنفيذ اتفاق ستوكهولم لإعطاء السلام والاستقرار في اليمن فرصة.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر المبعوث الخاص غريفيث ووكيل الأمين العام لوكوك على دراستهما الاستقصائية الشاملة للأوضاع العسكرية والسياسية والإنسانية في اليمن. ونرحّب بالتقدم الذي أحرزته الأطراف خلال الاجتماع المشترك الرابع للجنة تنسيق إعادة الانتشار

بقيادة الفريق لوليسغارد. ونودّ أيضاً أن نشير إلى الجهود لنشر بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، التي ترمي إلى المساعدة على تعزيز الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين اليمنيين في ستوكهولم والإسراع بعملية فصل قوات الأطراف المتحاربة وإعادة انتشارها. ومما لا شك فيه أن ذلك سيسهم إسهاماً كبيراً في الحد من العنف، ليس في الحديدة فحسب بل أيضاً خارج المدينة.

إننا ندرك إنه ينبغي ألا نتوقع أو نطلب نتائج فورية. ولكن بينما يتعين علينا أن نتحلى بالصبر والمثابرة، نود أن نعتقد أننا ندخل الآن مرحلة جديدة في حل النزاع اليمني. وفي ذلك الصدد، نحن نقدر تقديرا كبيرا الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للمضي قدما في تنفيذ اتفاق ستوكهولم، ولا سيما أعمال الوساطة التي يضطلع بها السيد غريفيث والفريق لوليسغارد. ويحدونا الأمل في أن يساعد ذلك في أن يدرك الطرفان عدم جدوى محاولات حل النزاع عسكريا. منذ بداية النزاع في اليمن، دعت روسيا إلى حل سياسي ودبلوماسي حصرا من خلال حوار يشمل جميع الأطراف اليمنية. وواصلنا تقديم المساعدة، بما في ذلك من خلال اتصالاتنا مع جميع القوى السياسية في البلد والأطراف المعنية وتشجيعها على اتباع نهج بناء والامتناع عن العنف.

ولكن للأسف اضطررنا إلى أن نقر بأنه بالرغم من استمرار التهدئة الهشة في الحديدة، مع كل يوم يمر يبدو الصراع في اليمن بشكل متزايد كارثة إنسانية على نطاق كامل. إن ملايين اليمنيين يتضورون جوعا بدون أي سبيل للحصول على الأدوية الأساسية أو الخدمات، وهم يحتاجون إلى نوع أو آخر من المساعدة. تحولت الهياكل الأساسية المدنية في البلد إلى أنقاض وتكلفة استعادة اقتصاده المنهار تتزايد بشكل سريع.

نحن ندعو أعضاء المجلس إلى مواصلة جهودهم الجماعية الرامية إلى تحويل النزاع إلى مسار سياسي، وتحقيق وقف لإطلاق النار في أنحاء البلد وتزويد شعب اليمن بالمساعدات التي يحتاجها. تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة لليمنيين يشكل أولوية قصوى. وشأننا شأن العديد من الدول الأعضاء الأخرى، بما في ذلك الدول المجاورة بشكل مباشر لليمن، فإن روسيا ستستمر في المساهمة في مساعدة سكان البلد. وفي رأينا، ينبغي تقديم المعونة الإنسانية الأجنبية إلى جميع المواطنين اليمنيين، بغض النظر عمن يسيطر على المنطقة التي يعيشون فيها. ونعتقد في كفالة التقيد الصارم بأحكام القانون الدولي الإنساني ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع أنحاء البلد. وسيكون من الأهمية بمكان أيضا السماح أخيرا بحركة مرور السلع الإنسانية والتجارية على طول طريق الحديدة – صنعاء الرئيسي الذي يربط الساحل بشمال البلد، حيث يعيش معظم السكان.

في الختام، نود أن نشدد مرة أخرى على أن إرساء عملية سياسية في اليمن سيسهم إسهاما كبيرا في تحقيق استقرار الحالة في المنطقة بأسرها. ونود أن نذكر المجلس باقتراحنا بإطلاق عملية لإعداد مجموعة من تدابير الأمن وبناء الثقة في الخليج الفارسي وفي نهاية المطاف في منطقة الشرق الأوسط برمتها. ليس من شأن ذلك الهيكل، الذي ينبغي أن تشارك فيه جميع البلدان الرئيسية في المنطقة، بما في ذلك دول الخليج وإيران، أن يساعد على تعزيز نظام شامل وغير قابل للتجزئة للأمن في ذلك الجزء من العالم فحسب، بل وأن يساعد في تسوية حالات الأزمات القديمة والمستجدة، بما في ذلك النزاع في اليمن. يجب أن تفسح التهديدات والاشتباكات المجال للحوار والتعاون. ويجب أن نبدأ العمل معا على الفور لتحسين المناخ العام، وهو ما سيشكل بالمناسبة عاملا رئيسيا للإسهام في نجاح الجهود التي يبذلها السيد غريفيث.

السيد ميسا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نحن ممتنون لعقد هذه الجلسة، وللسيد غريفيث والسيد لوكوك على إحاطتيهما الشاملتين اللتين وصفا فيهما لنا حالة تتطلب

اهتماما خاصا من مجلس الأمن. ونود أن ننوه بالجهود القيمة التي يبذلانها وفريقيهما لإنهاء الصراع المدمر في اليمن وتخفيف المعاناة البشرية.

تنفيذ الاتفاقات الهامة والمحددة التي تم التوصل إليها في السويد من الواضح أنه سيكون معقدا للغاية، بالنظر إلى أن حدة انعدام الثقة بين الأطراف هي العقبة الرئيسية في سبيل تحقيق تلك الغاية. وفي ذلك الصدد، تشجعنا التطورات الأخيرة في لجنة تنسيق إعادة الانتشار تحت القيادة القديرة للفريق لوليسغارد، التي تهدف إلى إعادة نشر التواجد العسكري في موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى. ونرحب بما أبدته الأطراف اليمنية من إرادة والتزام بشأن ذلك الجانب البالغ الأهمية في العملية السياسية التي أطلقتها الأمم المتحدة وهو ما إن نفذ سيضع الأسس لتوسيع نطاق وقف إطلاق النار بشكل فعلي ليشمل مناطق اليمن الأخرى التي تنطوي على مشاكل. ونتطلع إلى المزيد من التقدم المستدام فيما يتعلق بتلك المسألة، ولا سيما فيما يتعلق بالمرحلة الثانية من الاتفاق، التي توجد بالفعل تفاهمات أولية بشأنها.

كما نحث سلطات الحوثيين على توفير المرافق اللازمة لنشر بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، بما في ذلك في جملة أمور، الإسراع في إصدار التأشيرات لأفراد البعثة وتقديم ضمانات لأمنهم. وفي ذلك الصدد، من الضروري أن تواصل الأطراف اليمنية وضع تدابير لبناء الثقة، ولا سيما لتبادل السجناء مع المساعدة القيمة المقدمة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ونشجعها أيضا على التخلي عن مفهوم الرد العسكري والعمل على معالجة جميع خلافاتها من خلال الحوار الدبلوماسي. يجب أن يتوقف الخطاب التصادمي والاتهامات المتبادلة لسلطات كل طرف والجهات الفاعلة الأخرى المشاركة في الصراع.

ويجب ألا يطغى التركيز على تطوير العملية السياسية في اليمن على الحاجة الملحة للتعامل فورا وبشكل متزامن مع الأزمة الإنسانية في البلد، لا سيما وأنه يبدو أنها تزداد سوءا على أرض الواقع. إحصاءات السيد لوكوك عن عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والمجاعة تثير الجزع. حالة الضعف الشديد للسكان، التي تفاقمت بسبب انهيار الخدمات العامة والاقتصاد في البلد، أسفرت عن خسائر في الأرواح أكثر من الحملات العسكرية، وتساعد على تهيئة الظروف للتطرف المصحوب بالعنف، الذي يؤدي بدوره إلى الإرهاب. وفي هذه الظروف المأساوية، فإننا نؤيد تأييدا تاما العمل الإنساني للأمم المتحدة والوكالات الأخرى في اليمن ونؤكد الواجب الأخلاقي والقانوني لجميع الأطراف للسماح لها بإمكانية الوصول الكامل إلى السكان المحتاجين.

يجب أن تكفل الأطراف اليمنية تدفق السلع التجارية بدون عوائق، ولا سيما الأغذية والأدوية والوقود، وهو ما يتطلب في جملة أمور فتح موانئ عدن والصليف والحديدة بشكل كامل. ويجب إيلاء الأولوية لحالة النساء والأطفال، بسبب زيادة تعرضهم للعنف النفسي والبدني والجنسي، وهو ما يمثل مشكلة محددة في مخيمات المشردين داخليا. ومن المهم أيضا كفالة أن يعزز المجتمع الدولي إسهاماته الرامية إلى تحقيق استقرار الاقتصاد المحلي، حيث أن عوامل من قبيل انخفاض قيمة العملة والتضخم وعدم دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية تزيد زيادة كبيرة من خطر المجاعة. مؤتمر إعلان التبرعات في جنيف مكان مثالي لذلك الغرض.

أخيرا، يجب التأكيد على أنه من المهم كفالة أن يظل المجلس موحدا في سياق الوفاء بمسؤوليته عن حماية السكان المدنيين في اليمن، مع مطالبة الأطراف بالتقيد الصارم بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين، وأن تلتزم بحسن نية وبدون شروط مسبقة بالحل السياسي الشامل للجميع الذي اقترحه المبعوث الخاص للأمين العام، السيد مارتن غريفيث، وهو

السبيل العملي الوحيد الذي يمكننا من خلاله إنهاء النزاع وتحقيق المصالحة لشعب اليمن.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بعد أن استمعت إلى بيانات الجميع، أعتقد أن لدينا فعلا توافق في الآراء حول هذه الطاولة، وهو أمر إيجابي جدا. أود أيضا أن أشكر السيد لوكوك، والسيد غريفيث والفريق لوليسغارد على جهودهم الدؤوبة، ونرحب بالتقدم الذي تم إحرازه، بما في ذلك فيما يتعلق بتبادل السجناء. وفي حين لم نحقق المنشود بعد، يجب أن تستمر تلك الجهود من أجل جعل هذه العملية لا رجعة فيها، كما قال زميلنا الفرنسي للتو. يجب أن نتحرك صوب الجولة المقبلة ونعمل على كفالة التغلب على جميع العقبات المتبقية. أشار السيد لوكوك إلى عدة أمثلة ملموسة عن كيفية القيام بذلك.

ويجب أيضا تعزيز عملية إزالة الألغام حتى يمكننا فعلا من الوصول إلى المواد الغذائية الأخرى التي توجد في مطاحن البحر الأحمر.

كما شدد مارتن غريفيث في بيانه، أرحب أيضا بضرورة المشاركة في العملية السياسية وهدفها، وهو أمر في غاية الأهمية؛ ويجب أن نتحرك في ذلك الاتجاه. ومن الضروري أن تسفر العملية السياسية عن حل شامل.

ماذا يعني ذلك؟ يجب أن نكفل إشراك كل المجموعات في العملية، واعتقد أن السيد غريفيث ذكر أن المجموعات الجنوبية قد أعربت بالفعل عن اهتمامها بهذه العملية. ويجب أن نولي اعتبارا لجميع هذه المجموعات. وقد ذكر البعض أن حدث اندلا ع لبعض الصراعات في محافظة حجة. واعتقد أن من المهم أن تكون جميع الفئات الممثلة تمثيلا ناقصا جزءا لا يتجزأ من العملية السياسية، وأن تؤخذ مصالحها في الحسبان.

علاوة على ذلك، أود أن أكرر مرة أخرى ما قلته في المرة السابقة (انظر S/8441)، ومفاده أنه من المهم جدا أن تُعالج مصالح النساء والشباب والفئات الممثلة تمثيلا ناقصا ولا سيما الأطفال، ليس فقط فيما يتعلق بعمليه السلام بل بجميع العمليات. وأود أن أكرر وأؤيد مرة أخرى ما قاله مارتن غريفيث عن تجنيد الشباب: فما يحدث هناك غير مقبول، وينبغي أن يكون أيضا جزءا من معيار عملنا المتعلق بالجزاءات.

قال جميع من هم حول هذه الطاولة أنه لا يوجد بديل سوى التحرك نحو عملية سياسية. وهذا يعني أيضا أن كل شخص جالس حول الطاولة يقر بأنه لا يوجد حل عسكري للمشكلة، ولذلك علينا، بدلا من الاستثمار في الأسلحة، أن نستثمر المزيد في الاستجابة لنداء السيد غريفيث للحصول على الدعم الإنساني.

أخيرا، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، لا تزال الأرقام مروعة، حيث يعاني ٢٠ مليون شخص من سوء التغذية وحياة ٢٥٠ ٠٠٠ من الناس معرضة للخطر، كما قال السيد غريفيث. وهذا يجب أن يتغير. واتفق أيضا مع السيد ميسا – كوادرا على أنه يجب علينا في عملنا بشأن الحالة الإنسانية، أن نركز على النساء والأطفال وأن نضمن إدراج العنف الجنسي ضد المرأة في صدارة جدول الأعمال.

فيما يتعلق بجنيف، ستتعهد ألمانيا مرة أخرى بتقديم مساهمات كبيرة، وندعو جميع الشركاء إلى أن يفعلوا الشيء نفسه. وفي هذه المرحلة، نود أن ننضم إلى زميلي الفرنسي في تسليط الضوء على مرفق دعم السلام الذي أسهمت فيه ألمانيا بالفعل. ويجب على الشعب أن ينظر إلى ما هو أبعد من المعونة الإنسانية التي ستجلبها العملية السياسية، ويجب أن نكفل أيضا تحقيق الاستقرار في البلد والأموال اللازمة لاستعادته على قدميه.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل غينيا الاستوائية.

أصغينا كالمعتاد بنفس الاهتمام إلى الإحاطات الإعلامية التي قدمها المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد مارتن غريفيث، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد مارك لوكوك، بشأن تنفيذ القرارين ٢٤٥١ (٢٠١٨) و ٢٤٥٢ (٢٠١٩). في هذا الصدد، رحبت جمهوريه غينيا الاستوائية بالحوار الذي بدأ بين حكومة اليمن وممثلي الحوثيين، وهو حوار تبلور بالتوقيع على اتفاق ستوكهولم ويجري تنفيذه في الميدان على نحو جيد نسبيا.

يود وفدنا مرة أخرى أن يؤكد هنا أن أي حل للصراع يجب أن يأتي من طاولة المفاوضات. ولذلك، فإن الدلائل الأخيرة التي أشار إليها طرفا النزاع بشأن الاستعداد للتفاوض مشجعة للغاية وتستحق الدعم الكامل من المجتمع الدولي. لقد أعطى اتفاق ستوكهولم بالفعل الشعب اليمني شرارة أولية من الأمل في التوصل إلى حل سلمي للصراع بعد عدة سنوات من دون أن تظهر أي إشارة على وجود مخرج محتمل. في الواقع حدث انخفاض كبير في الأعمال القتالية في بعض المناطق المتضررة على مر السنين، ونحن على يقين بأنها علامة إيجابية على تعزيز ثقة جميع المعنيين بإمكانية إيجاد حل للصراع.

غير أن جمهوريه غينيا الاستوائية تدرك أن عمليه تنفيذ القرارين ٢٤٥١ (٢٠١٨) و ٢٤٥٢ (٢٠١٩) ليست سهلة ولا يمكن أن تتم بسرعة؛ ولكننا نعتقد أن من الضروري أن تحظي كل الجهود المبذولة في تلك العملية بدعم قوي من أجل تخفيف المعاناة الهائلة التي يمر بها الشعب اليمني. وفي هذا الصدد، نحض جميع الأطراف على الوفاء بجميع التزامات المقطوعة في ستوكهولم وعلى التعاون الوثيق بطريقة بناءة وبحسن نية مع المبعوث الخاص للأمين العام، السيد مارتن غريفيث.

كما أشرنا للتو وكما ذكر السيد غريفيث في إحاطته الإعلامية، على الرغم من أن الحالة العامة في اليمن تسير في اتجاه إيجابي، مع ذلك يجب علينا أن نعترف بأننا لا نزال بعيدين عن بلوغ هذا النوع من الاستقرار اللازم. إن التركيز الذي وضعناه عن حق في الاتفاقات الأخيرة يجب ألا يقلل من التزامنا وجهودنا لإحراز تقدم نحو حل الصراع في جميع أرجاء الأراضي اليمنية، وفي المناطق التي لم تشملها الاتفاقات بعد.

ندعو جميع الأطراف إلى إظهار حسن النية في الإجراءات المتخذة خارج إطار العمل المتفق عليه بالفعل. وبهذه الطريقة وحدها سيمكن لمناطق أخرى أن تشهد انخفاضا في العنف. والسلام ضروري أكثر من أي وقت مضي في اليمن، ولهذا السبب، فإن توفر الإرادة السياسية العنصر الرئيسي لتحقيقه.

وينبغي الاستمرار في التشديد بقوة على التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية. ولا تزال الحالة الإنسانية كارثية، وتدفق المساعدة الإنسانية ووصولها إلى جميع المناطق التي بحاجة إلى هذه المساعدة يمثل أولويه عالية.

إن المعاناة الإنسانية التي يشهدها اليمن، كما وصفها السيد مارك لوكوك في إحاطته الإعلامية، أسوأ معاناة نشهدها في زمننا الحاضر. ويحتاج عشرات الملايين من الأشخاص إلى المعونة الإنسانية، بمن فيهم ١١ مليون طفل. لقد شرد ما يقرب من ٣,٥ مليون شخص ويوجد أكثر من ١٠ ملايين شخص عرضة لخطر المجاعة الحقيقية. وهذه الحالة المحزنة والمقلقة يجب أن تحرك بشكل مباشر وغير مباشر المجتمع الدولي وجميع الأطراف الضالعة في ذلك الصراع لبذل كل الجهود اللازمة لإيجاد حل سريع للأزمة.

سأختتم ملاحظاتي بتهنئة اللواء مايكل لوليسغارد على توليه قيادة بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة. ونتمنى له كل النجاح في ذلك الدور الجديد، وخاصة في التنفيذ الفعّال لاتفاق الحديدة لتحقيق نتائج ملموسة، بعد العمل الممتاز الذي اضطلع به في دوره السابق عندما كان قائدا لقوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وأعرب أيضا عن تقديرنا الموصول للسيد غريفيث على عمله

الجدير بالثناء بوصفه المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، ولا سيما لتفعيل اتفاق ستوكهولم، ونشجعه، على مواصلة تنفيذه في ثلاث مراحل بحماسته ودبلوماسيته المعهودة، بما في ذلك الإفراج عن جميع السجناء.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): في البداية، أشكر سعادة السفير رئيس المجلس لإتاحة الفرصة لنا للحديث أمام المجلس، متمنيا له ولوفد جمهورية غينيا الاستوائية كل التوفيق في رئاسة المجلس للشهر الحالي، كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر للمبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد مارتن غريفيث، والفريق مايكل لوليسغارد رئيس لجنة التنسيق وإعادة الانتشار، على الجهود التي يبذلانها لدعم اتفاق ستوكهولم، والشكر موصول للسيد مارك لوكوك وفريقه العامل الذين يسهمون في تخفيف المعاناة الإنسانية التي يواجهها أبناء شعبنا اليمني جراء انقلاب الميليشيات الحوثية المدعومة من النظام الإيراني، الذي يسعى لزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة عبر دعمه لميليشيات مسلحة منفلتة ويعمل على خلق بؤر الكراهية وافتعال الصراعات وتغذية النزاعات الطائفية وتأجيج روح الكراهية وانتهاج أساليب الفوضى والعنف.

إن الحكومة اليمنية تنشد السلام من موقع مسؤوليها الكاملة عن كافة أبناء شعبنا اليمني الصابر، وحريصة على تقديم كافة الدعم لجهود الأمم المتحدة عبر مبعوثها الخاص إلى اليمن بهدف تحقيق السلام المبني على المرجعيات الثلاث المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وفي مقدمتها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

وإيمانا منها بتحقيق السلام وإنهاء معاناة الشعب اليمني وإنهاء هذا الانقلاب وآثاره، واستعادة مؤسسات الدولة والشروع في بناء اليمن الاتحادي الجديد، شاركت الحكومة اليمنية في كل جولات المشاورات وقدمت تنازلات كثيرة للوصول إلى تسوية سياسية، تحقق تطلعات الشعب اليمني في الأمن والاستقرار والسلام ولكن الطرف الانقلابي لم يثبت رغبته الحقيقية في تحقيق السلام وإيمانه بالحوار. وما يجري اليوم من مماطلة وعرقلة من قبل الميليشيات إلا دليل واضح وجلي على تجاهل استحقاقات السلام وجهود المجتمع الدولي والأمم المتحدة في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في ستوكهولم والانصياع لقرارات مجلس الأمن.

وتجدد الحكومة اليمنية التزامها الكامل بتنفيذ اتفاق ستوكهولم وتوافق على المرحلة الأولى لإعادة الانتشار في مدينة الصليف ورأس عيسى والحديدة، وأن تتضمن المرحلة الثانية تدابير وإجراءات عودة الجهاز الأمني والإداري وخفر السواحل وهيئة موانئ البحر الأحمر لإدارة الموانئ والمدينة وفقا للقانون اليمني ووفقا لنص وروح اتفاق ستوكهولم. وأعلنت الحكومة اليمنية استعدادها لتسهيل الوصول إلى مطاحن البحر الأحمر وفتح الطرقات للأعمال الإنسانية، حرصا منها على تخفيف معاناة أبناء الشعب اليمني، وترحب بأي جهود هادفة لتنفيذ اتفاق ستوكهولم نحو التوصل إلى حل شامل ومستدام مبني على المرجعيات المتفق عليها والتي تمثل قاعدة صلبة لحل عادل وشامل ومستدام للصراع في اليمن.

وفي مقابل التزام الحكومة اليمنية بتنفيذ اتفاق الحديدة وتعاملها بإيجابية مع كافة المقترحات المقدمة من الأمم المتحدة، حرصا منها على تنفيذ هذا الاتفاق منذ إعلانه، فإن الميليشيات الحوثية الانقلابية تستمر في خرق وقف إطلاق النار وارتكاب المزيد من الخروقات والانتهاكات في تعمد صارخ لإفشال هذا الاتفاق وجهود السلام التي من شأنها تعزيز فرص بناء الثقة، حيث بلغ عدد خروقات الميليشيات الانقلابية الحوثية منذ دخول وقف إطلاق النار حيز النفاذ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وحتى ١٢ آذار/فبراير ٢٠١٩ إلى ١ ١٧٧

خرقا في محافظة الحديدة أودت بحياة ٨٠ مدنيا وجرح ٥٠٣ آخرين. وتستمر خروقات هذه الميليشيات باستخدام مختلف أنواع الأسلحة التي تستهدف منازل المواطنين والأماكن العامة والمنشآت الاقتصادية ومواقع الجيش، وتواصل إعادة التموضع وتعزيز مواقعها العسكرية في المدينة بشكل كبير، وتقوم بزرع الألغام وحفر الخنادق وتشييد الحواجز عند المداخل والمواقع الرئيسية في محاولة منها لاستفزاز قوات الجيش الوطني والتحالف بهدف إجهاض اتفاق ستوكهولم.

كما يأتي استهداف الميليشيات الحوثية بقذائف الهاون لمطاحن البحر الأحمر في إطار تلك الممارسات الهمجية لزيادة المعاناة الإنسانية لشعبنا اليمني واستهتارا بجهود الأمم المتحدة لتخفيف تلك المعاناة.

تشاطر الحكومة اليمنية وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ذلك القلق البالغ بشأن عدم قدرة الأمم المتحدة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ على الوصول إلى مخازن ومطاحن البحر الأحمر في الحديدة، التي تحتوي على مخزون من الحبوب يكفي لإطعام ٣,٧ مليون شخص لمدة شهر، والتي تصر الميليشيات الانقلابية الحوثية على عدم السماح للأمم المتحدة بعبور الخطوط الأمامية للوصول إليها منذ خمسة أشهر ما جعل مخزونها عرضة لخطر التعفن والإتلاف، إضافة إلى أن ٢٠ في المائة من المخزون قد دُمر بنيران قذائف الميليشيات الحوثية، وفقا لتصريحات رئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار السابق، السيد باتريك كاميرت. وفي هذا الصدد، فإننا نطالب مجلس الأمن والمجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته لإنقاذ اتفاق الحديدة وممارسة الضغط عل الميليشيات الحوثية لتنفيذ هذا الاتفاق، وفقاً لفترة زمنية معلنة متفق عليه ما وتحديد الطرف المعرقل لهذا الاتفاق وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى كافة المناطق الواقعة تحت سيطرة الميليشيات الحوثية.

كما تؤكد الحكومة اليمنية على ضرورة الالتزام بالإفراج الشامل عن جميع الأسرى والمعتقلين والمفقودين والمحتجزين تعسفيا والمخفيين قسريا والموضوعين تحت الإقامة الجبرية، وتعبر عن استعدادها لبذل قصارى جهدها لتحقيق هذا الهدف الإنساني. وتدعو إلى إيقاف حملة الاعتقالات التي لا تزال مستمرة من قبل تلك الميليشيات في حق المدنيين والتي لم تسلم منها حتى النساء اليمنيات في سابقة لم يشهد لها تاريخ اليمن مثيلا. كما نطالب هذه الميليشيات برفع الحصار عن مدينة تعز وفتح المعابر وتسهيل حركة المواطنين وإيصال المساعدات الإنسانية والتخفيف من معاناة أبناءها، ونأمل أن يحقق اجتماع اللجنة الخاصة بإعلان تفاهمات تعز في نهاية الشهر الجاري النتائج المرجوة.

يتعرض أهلنا وأبناؤنا في مناطق حجور لهجوم وحشي وهمجي من قبل الميليشيات الحوثية، مستخدمة كافة أنواع الأسلحة وفرض الحصار الجائر على تلك المناطق بهدف إخضاع أبنائها وابتزازهم والسيطرة والسطو على ممتلكاتهم في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، مما يتطلب وقف هذه الحرب الظالمة وفك الحصار عن هذه المناطق وإنقاذ حياة المدنيين بما في ذلك النساء والأطفال.

تعرضت البنوك اليمنية مؤخرا لحملة شملت اعتقال العديد من القيادات التنفيذية في البنوك اليمنية على خلفية فتح الاعتمادات للتجار لاستيراد المواد الأساسية في البنك المركزي اليمني بعدن، حيث تجبرهم المليشيات الحوثية على عدم تسليم أي مبالغ إلى البنك المركزي في عدن، بل وتطالبهم بالأرباح وفقا لتقديراتها التي تصل إلى ٣٠ في المائة مما اضطر واحد من أكبر البنوك إلى إيقاف أنشطته في فرعه الرئيسي في صنعاء وجميع فروعه في المناطق الخاضعة لسيطرة الميليشيات الحوثية، مما يشكل عقبة وعائقا أمام ممارسة البنوك لأنشطتها المصرفية والتجارية، وعامل تدهور للاقتصاد الوطني.

وبتوجيهات من فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، رئيس الجمهورية، تولي الحكومة اليمنية الوضع الاقتصادي والمعيشي والإنساني للمواطنين في كافة مناطق اليمن أهمية وأولوية تتجسد في الجهود التي تبذلها الحكومة والتوجهات والإجراءات التي تتخذها بالرغم من استغلال ميليشيات الحوثي الانقلابية لموارد الاقتصاد الوطني في المناطق الواقعة تحت سيطرتها لتمويل أنشطتها التدميرية والتسبب في معاناة الشعب اليمني وتدهور الوضع الإنساني في تلك المناطق.

وأثمرت تلك الجهود عن نتائج إيجابية تتمثل في استدامة وانتظام صرف مرتبات المتقاعدين ودفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية في محافظة الحديدة ودفع المرتبات في القطاعين التعليمي والصحي واستقرار أسعار السلع الأساسية والمشتقات النفطية وتحسن في الخدمات الصحية والتعليمية والكهرباء، في المناطق التي تقع تحت سيطرة الحكومة اليمنية. كما تتجه الحكومة اليمنية إلى إقرار واعتماد الموازنة العامة للعام الحالي وتمويل العجز وتعتزم دفع مرتبات جميع الموظفين في الخدمة المدنية متى توفر تحصيل وإدارة جميع الإيرادات الحكومية، بما في ذلك الإيرادات التي تسيطر عليها الميليشيات الحوثية وإيجاد مصادر تمويل لعجز الموازنة، وهو الأمر الذي تأمل الحكومة اليمنية من المجتمع الدولي مساعدتها في تحقيقه للوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم جهود الحكومة اليمنية الهادفة إلى استقرار سعر العملة الوطنية وتحسين الوضع الاقتصادي للتخفيف من معاناة الشعب اليمني.

وترحب الحكومة اليمنية مجددا بعقد المؤتمر الرفيع المستوى لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن للعام ٢٠١٩، والمقرر انعقاده في جنيف في ٢٦ شباط/فبراير من هذا العام، وتجدد دعوة الدول المانحة الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية إلى تقديم مزيد من الدعم والوفاء بتعهداتها. وفي هذا الصدد، نتوجه بالشكر لكل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة على الدعم السخي للتخفيف من المعاناة الإنسانية لأبناء الشعب اليمني جراء انقلاب الميليشيات الحوثية المسلحة.

إننا اليوم أمام مرحلة هامة، تقتضي من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته والحفاظ على ذلك الزخم الهام الذي تحقق في ستوكهولم وإدانة الطرف الذي يسعى إلى تقويض وإفشال ذلك الزخم الذي يشكل خطوة إيجابية على طريق تحقيق السلام الشامل والمستدام في اليمن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في القائمة.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.